

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

مجموعه

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۹۴۲) از کتب اهدائی : سیزده



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۳۱۱۳۱۲

۲۲۷

۶۵۵۵۱۵۹
کتابخانه

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

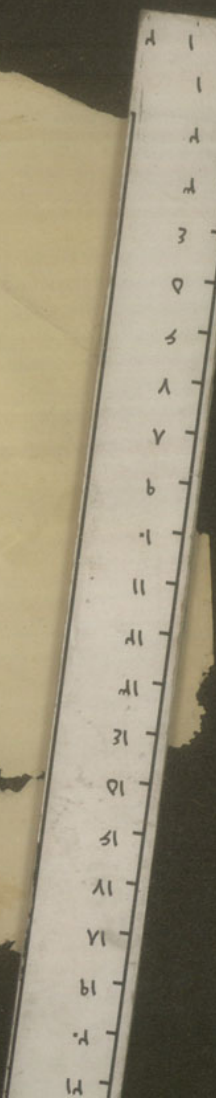
کتابخانه
۹۴۲

هذه حاشية لطاش كبرى من قوت علم الآداب



۹۴۲
۲۱۱۳۲۶

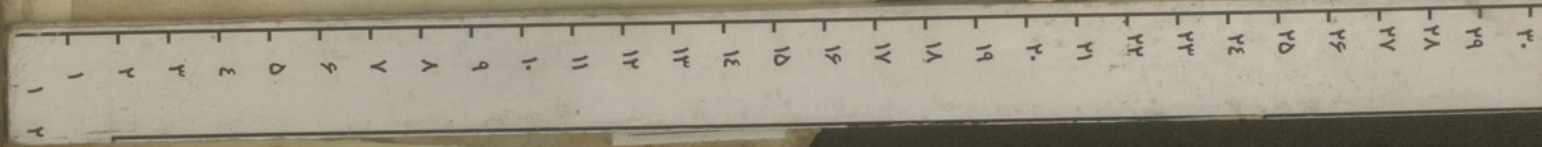
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
کتابخانه
۹۴۲



هذه حاشية لطاش كبرى من قوت علم الآداب



۹۴۲
۲۱۱۳۲۶



تحدث باسم علمنا من لدنك ادانا ونفخت علينا ما لا تعلمه
ابوابا ونصبا على نيتك النسيب الذي اقم المعارضين لسؤال
وجوبا ونقض اداهم عند ما يتقوا القامة وضائف الجاش
حبوها صوابا وعياله واصحابه الذين يتنوا سبيل البرهان
بيننا مستطابا وضخوا دليل اليمامة ايضا حجابا ومنعهم
من اولاد الباب مما كان محدثا نقابا مستند الما اسند اليه سنة
وكتبا بوجه فيقول العبد الفقير سبح الذبيح المكيوم التام وفقه العتق
للغار في يومه لغيره قبل ان يخرج الامر من ان تستم اسمته الترتيب
وتوشم سمة الدب لا يزال يتبع باضاف المحي ويحجب بان والفتن
وكان ذلك في الكتاب مطورا حين لم يكن كذلك شيئا مذكورا
ان ما قدمت بلذة الاسكوب وصدعت يا محي على عزب الاسلوب
وجدنا جماعة قد صالت على الحد وعصابت منتت عصبيتهم كجبل
من مسد واذا انما عن استماع الحق مسدودة واذا انما عن تدبر
مصدودة احوالهم يحكم وافعالهم لهم شانهم لا يزيد على جهل
مالهم وعلمهم فيا لهم من جاهلية الت من سدقهم ايسرهم وكيف
يصلي قومه وجدوا قريبا بنا صرح فضتوا ونا بنا صرحم وكان ضارهم
ما كانا صحت فتشعوا سحابة الحيا من الحيا ونفوذ بالله من فتنة الحيا
وكما حدث بك الزمانة امر اراء كما لم يزال يترتب زيدا عمر افا سرعوا الى
المساعاة الى السطاة فظن انهم على حجة وبرهان فابتليت بالهجرة التي
كانت سنة قديمة لاهل القلوب وحطت رحيل في الجوع ما عبرت وادر

وادرا لا اسكوب فطففت اكثر من فكرة العلم مع بعض الاخوان والاصحاب
فاردت ان اشرح الرسالة الموعوف في الدواب للمولى استاد في الدفاعة
الشريفة بطايش كبرك زاده متقنة بقرات ادابه وجعل امره راكنا على
قدر رغبته ترتيبا للدماغ وتنشيط للفؤاد وتسريع على التنبه بقر
وزخرا المعاد واندر استرمان يوفق له اهتمام به حيث لا يصعب ومعه
حرام قال الشارح لغيره بغفارة جسم الله الرحمن الرحيم واد فبقوله الحمد
لله بحديث السمد والتجيد وقدم الاولى لما فيه تاشيا بالكتاب وما
عليه اولاد الباب واصحابه في العمل لما في التسمية جرمه التجدد الحمد
عنه الخففي اظها را لصفات الكمالية ويحصر ذلك بالتسمية ايضا
لان اسم الله هو المجمع بجميع الصفات الحميدة وبرهان يندفع ما اورد
ان بعضا من المسلمين كثيرا ما يسه ونه في امور ذوات حفظ بالتسمية
دون التجدد فيلزمهم ترك الاحتفال بالتجدد التجدد فقلت فعلم هذا
له حاجة الى التجدد مستقولا فلم ورد الخبر به قلت هذا وان حصر في
ضمير التسمية اذنت عنه الامرات بالتسمية فقط لا يقال له الحمد
عرفا وايضا المناسب لمقام التعظيم هو التفرج كما لا يخفى والحمد هو
الوصف بالجهد على جبهة التعظيم والتبجيل قالوا ان الثناء ان كان بما
يقدر امر سلبيا يستحب وان كان بما يقدر امر شوبيا يستحب
فالتمزيقات تسبيحات لا تجوز ان كانت مستوحاة والقدوس والصليب
والظاهر والنور والعا وغير ذلك فعولنا بسبب الله تنزهها لانه
تجديرات ذكره الشيخ الموتر المجدد في منزلة القصوص والكنز العلماء على
ان الحمد لله اخبار واقع موقع الاشياء اي متوق في معناه مما اذا الظاهر

ان الحكم ليس صد الاضار والاعلام لانا لمخاطب به هوانه لله وفيه
وضوح الظاهر موقع المعنى ومعنى المحرم لله لانه يارت في مقصود التلخيص
اشياء تعظيم لله لوصفه بالجليل والجليل في هذا المقطع كما اذا قال
لعنه انت حره انما يقصد به ايجاد العتق وصدوره منه في المحرمه
الاشياء معني واصول المحرمه العتق لانه من المصادر التي تنصب
افعالها المحرمه ولما كانت الجملة الفعلية ذات الصلة بالجملة والمحرور
عند الخارجه الدال على عدم المحرمه ونبأته وقد استوفينا حيث
الجملة والمحرور والصلوة في شرحها على مقدمه الجن في الذي له مانع
لعطاء المنع ضد الاعطاء والاعطاء اسم ما يعطى كالنواب اسم ما
يتغاب به ويحجب بمعنى الاعطاء واطول في شرح الاعطاء الظاهر والظاهر
سواء كان حصوله بالاستئصال بل في المقال وبل في الحال فان الله يعطى
الاشياء تليها ولا صارف عنه اذ هو في الينا يريد ولا معارضه لقضائه
المعارضه في المقابلة على سبيل المثال في معنى الاصل في
القضاء في المعنى الحكم وفي الاصطلاح عبارة عن الحكم الكلي الذي في
اعيان الموجودات على ما هي عليه من الوجود الخارج في الازل والابد
يعني انه الله الله اذا قضى امره سبحانه ان يكون حكمه اذ لو كان كذلك كان
بمعارضه معارضه فيلزم ان يكون الله الله محكوم عليه ومقولوباً فانه
عنه ذلك خلق كبير ولا مناقض لاشياء المقض الكبير والاشياء
الذي ايجاد والمراد ما يتعلق به الابد اذ لا يقدر احد ان ينقض ما اوجده
من المصنوعات واخرجه من العدم من مكوناته والصلوة نازلة من الله
على سيدنا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وناهيك في الصلوة حديث المعراج

المعراج وهو ان صعد النبي صلى الله عليه وسلم ووجد في كل سماء نفراً من انبياء
الان بلغوا السماء السابعة ووجد هناك ابراهيم عليه السلام في الرقعة
فادنى اليه الرقوعا وركب عليه وادنى اليه قاب قوسين او ادنى وفي الحديث
انما سببه ولد آدم وادنى في قوله انه لا يتركك في عرشك كما في قوله صلى الله عليه وسلم افضل من
آدم بل من اولاده وذلك لما كان الاضائة والحواس ان المراد بولد آدم جنس
آدم لانه كل العلم لهذا الجنس قوله آدم في نوع الانسان سواء كان آدم
قوله لانه قد علم هذا الخبر ايضا على انه عليه السلام افضل هذه النعم وقد جاء
كأنما يحتج بهذا الباطن في خلقه حتى ظفرت فيه بنص في بعض الكلام في قوله
تحت ان الله على نوارده الخاطر وسنة اصفياته الذي بين صفوا سرايرهم
فكانت بحال النوار وخلقوا قلوبهم عن صلوة الاضار فكانت بحال
السراير فهو اسم من الانبياء وصفوه بالشئ بتخليل الصادق خالصه
والصفاء محمد واصله الكبر والفرقة بين الصافي والخالص ان الخالص
عنه نوب بعد ان كان فيه والصابق قد يقال لما نوب فيه وعية الروحانية
الرسول من هو عليه دينه وملته في عهده وسائر الاعصار سواء كان
نبيشاً او لم يكن ومن لم يكن على دينه وملته فليس من الرفا بولرب و
ابو جبرئيل من الرواد من اهل وهذه القول صحيح كما ذكره القرطبي في
تفسيره وقال بعضهم كلما ذكر الاله وغيره يكون المراد به اسم من اهل البيت
واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته فقط ويؤيد الوجه الاول ان
المقصود من ذكر الاله في قوله تعالى امتثالاً لقوله عليه السلام اذ اصليتم
على نبي او اذ اذكروا اصحابه كما قال واصحابه مع تقدم الاله على النبي
فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح

هذا وكذا قوله اوله اوليا ثم يرجح الوجه الثاني هنا كما لا يخفى على القدر
 والاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب ولا يجوز ان يكتبوا اصحاب جمع
 صاحب لانه فاعلم بنبت جمع على افعال والصحاح من لقي النبي صلى الله
 عليه وسلم ومات على الاسلام ولو تحلقت ردة في الصبح والمراد باللقا اعم
 من المجالسة والمعاينة ووصول احدى الى الاخر والفرق بين الدال
 والاصحاب بالعموم والخصوص المطلق والاعم المطلق هو الدال والاصحاب
 المطلق هو الاصحاب والفرق بينهما وبين الدهرية انه هو اعم منهما لانه
 يطلع على الصواب والعبث سواء كانوا متحدين في الدنيا او لا يخفى
 الدال والاصحاب كذا قيل وفيه انه يخالف بما سبق من القول الاصح اذ
 اوليا ثم الادلة جمع دليل وهو المرشد وما به الارشاد والاوليا
 جمع ولي وهو صفة العدة في اللغة وفي الاصطلاح المعارف باللسان
 وصفات الموالي على الطاعات والاوليا ثم هي ولية صواب على تقاض
 مراتبهم من العوية والخصومية والاختصاصية وفيه اشارته الى قاعدة
 التسليمات فان الوصية مما لا بد منه ثم ان في هذه الخطبة براءة الدال
 حيث ذكر المنع والمعارضة والمنافضة والسند والتبليغ وسبب التفصيل
وبعد لما فرغ من السهلة والجزلة والصلوة والاداء ينتقل الى
 كلام اخر ملابح لما قبل صدره بكلمة بعد رعاية الملامحة وقصد الربط هنا
 الكلام مما سبق عليه ولزم ظاهره على لغة بذكر ما واقعا على نقد
 المتوخى لها او طرقت برالذات ما قبل كلمة بعد مظهره لاقا فالفاء لتتوكل
 المظنة والمتوجه من لانه المحقق انما لا يدرك كل لا يتبرك كل
 ولذا اورد الفاء فقال فقد كنت كتبت عدة من السطور اي

اي سطورا مستعدة وهو ما ينبى عن القلة اذ الكثير من اجل هبله والقيل
 بعد عزا واما وسط لفظ كنت ولم يقل فقد كتبت لان في كان وما يشبهه
 في الصبح كثرة الاستعمال بالنسبة الى سائر الافعال وكذلك يعبرون
 بهما عن كل الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد يجلس مع قوله
 البضاعة بالكثر طائفة من مالك تبعثها للتجارة والمراد بضاعة العلم
 تشبيرا له بالبضاعة في وجه النفع وانما اسند قوله البضاعة في هذا
 الفن الى نفعه هضمي لها مع ان العلماء يتفاوتون في قدر الرضاطة
 والضبط وغير ذلك وكثرة القول الانكار والضعف وكث
 اما كبر السعة والبلوغ الى الهرم واغبر ذلك من الاسباب الظاهرة
 والباطنة في علم المناظرة والاداب يتعلق بقوله كتبت اي في جمع
 علم المناظرة وادابها مع ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه فيكون
 لفظ الادب معطوفا على علم الادب المناظرة وقد قصت الة اى
 قصدا مقارنا بالفعال ان المقصد هو الازادة وهي فيكون مقارنا بال
 تشرحا وفي بعض النسخ تشرحا فالشواهد بدل عن المضاف اليه قوله
 الة منسوب على الفتح دائما والاصل ان علم وزنا قال معناه حان
 اي قرب ثم جعلوا اسما لزمان التكلم وعرفوا بالالف واللام تشرها
 على تعينه وتقيده بزمان التكلم فيجى علم ما كان عليه من الفتح فيناوة
 لتضمنه لدم التعريف واعلم ان الة ظرف للقصد وبما فرناه به اندفع
 ما يرد من التشرح مسوقا بالقصد فيكون يقع القصد الة بعون الله
 الملك قال بعض العلماء الملك والمالك بمعنى ولا ترجع بزيادة
 حرف واحد وبعضهم رجحو الثاني وكلا الفريقين اقاويل فلنطلب

فأما قوله حيث ذكر المصدر وارتبه على الصلوة وهو المحمودية تثبت الله
محمود والمحمودية صفة ثابتة قائمة به لا بالغير في محذور آخر صفة المضارع
أي اختار قوله الحمد على حدث والحمدية وغير ذلك من العبادات والأضحية
ترجم احمد المصطفى على الاحرام كما وقع بين الجمله الفعلية والذميمة
فأشبهها من حيث الدلالة على الاستمرار فأختار المص الجمله الفعلية
المضارعية على الفعل الماضية والذميمة لتدل على صفة المضارع
على الاستمرار المحمودة لا على الاستمرار النبوي أي الحمد كمدة عرك
ساعة فساعة فالمسب لمقا المحمودة فوالله الحمد على عبادته وما في
أوصية المضارع لعقيد صدره والحمد مناه وتعلق بالله على الاستغناء الزمنة
على أن فيه انفعالاً نفسياً ووقا النبوة لأنها إذا اعتادت الشيء الغنة
ولاشك أن افضل الاعمال استقامتها وقواها وقيل في هذا المعنى وانها
وهي في الاعمال الساعية وانها هي المستعمل للمعنى فلا ينبغي وانها هي
من تلك الصفة الحكاية عن نفسه أي عن نفسه المتكلم وحده ولم يقل
تحمده بصيغة نفي المتكلم مع الغير لتدل تلك صريحا على ضمها على غيره
أي على غيره المستثنى عن غيره وهو المحمودة عن الاشتراك في الالف
فيها ولو قال حمدا كان حمدا في ضمها حمد الغير وفائدة الخصوصية في مثل هذا
المقام اظهار الضارعة والذل والخضوع وذكر المحمود أي الله تعالى
بطوبى الخطاب المقتضى لكمال العزب ليكون حمدا حمدا المتكلم في مقام
الاحسان المفسر بان تعبدته بالدمور والتعبدية كانت تراه وهذا
المعنى حقيقة الامانة وظاهر الاحسان والباطن في رتبة كانت سمع
التي هي نتيجة قرب النوافل والى صراة المص جعل الله في طباؤم

وأي ذكره بطريقه الغيبة تنبيه على القرب المحمودة وهو اطلاق المحمود
على جميع حال الخامة ومن قولك وعن قرب اليه من اجل الورع وهو
ممكن ايها كتم ولذا الذي يقال له الخامة ان يلاحظ المحمود في وقت الحمد
حاضر او متاهم كما لا يكون كما ينادى في يوم يستخفى عن غيره ثم انه
فراعترا لا تفتت هنا اعتبار السبعة البسمة وهو غائب وعقبه بكلمة
اللهم أي اى المص بكلمة اللهم عقيب قوله الحمد اظهار الكمال الضارعة
أي الخضوع والذل يقال لفرح الرجل بفضله ضارعة من باب فتح أي
خضع وذل في اداء العمل المحمودة متعلقه بالضارعة يعني ان الحمد لخط وشنا
جليل لا يؤدى حقه كرامة كماله كما قال عبيد بن ريم لا احصي ثناء عليك
أنت كما اشيت على نفسك فان عقب الحمد بالضارعة كما ناذ ذلك اظهار
المعنى في اداء حقه والوجه منى كمال الاعمال اذ الله في حقه تعالى
للأظهار ويعني انما كان ذلك التفسير للأظهار المذكور ولم يكن في
الخرجه لانه الذي في حقه لله لا على الله تعالى والقرع لانه انما
يلين بمره كما تحمل الفعلية والله تعالى متعال عما ذكرك ولذا حقيقة هذا
طلب القبال وهو في حقه لله محال وادفع بقوله يا محمودة كل
سائر يبعثه قوله يا محمودة كرس بكلمة اللهم يقال ردوه اذ
خلفه وادفعه اى اركبه خلفه وكل شيء تبع لشيء اخر فادفعه وذلك
الضمير في ردوه مع تعيينه بالكلمة فما سبق انفا إشارة الى الكلمة
جامعة يستحق فيه التذكير والتأنيث واجتاها باعتبار
المضاف اليه وهو الله كما ان تلك الضارعة بمعنى هذه الكلمة
المص اظهار الضارعة في قوله الحمد بالحكمة عن نفي فكرها باظهارها

فأما اوصاف الاشراف اشرف الاوصاف ومن هذا القبيل توصيف
الانبياء عليهم السلام في قوله تعالى يحكمها النبيون الذين اسلموا
أن النبوة اعظم من الاسلام فقوله إشارة الى عظم شأن الاسلام وعلق
رتبته وانما قلنا ان النبوة اعظم من الاسلام لان مراتب الولد في
مراتب الاسلام وفوقها النبوة لانها لا تحصل الا بعد الولاية التي
انها تنبى عن التبليغ من الحق الخلق والتبليغ من الحق لا يمكن
التي بولده الله تعالى على الوجه الكمال والمراد باقوى الالوهة العظم
قبل القران اسم لما يقرب الى الله تعالى من اسم الله فهو من القران
كالمعنى لفظا ومعنى بانه في جميع الكلمات لا تخرج المعاني والاحكام اوله
جميع السور ويضربها والعظيم فوق الكبير كما ان مقابلة اسم العفص دون
الصغير الذي يقابل الكبير ويستعمل في الخنة والاحداث جميعا تعقل
رجل عظيم وكبير تر يدخره اوضحه صرح بالتحريم في تفسيره وله
عذاب عظيم ووجه وصف القران بالعظيم حيث قال الله تعالى ولقد اتيناك
سبعاً من المشافى والقران العظيم ان كل رطب وباس فيه وانما ينبى اعظم
فما نذكر لك ولقد في الكتاب والسنة كمن من مائة من الاسماء و
الاسماء دليل شرف المسحة عند العرب العرباء مع ان في كل التسمية تنويها
بجملته حاله ينحصر في الولاية ثم عمل كونه اقوى الدلالة لم يقل الله
اسم المعجزة اي اظهر المعجزة وان غلبها بمعنى انه غالب على سائر المعجزة
في افاة المرادة ارشاد العباد ويقال بمره بره اى غلبه وبهر لغز اى
اضاه غلب ضوهه على ضوه الكواكب والمراد بالمعجزة معجزة علي السلام
من الشفاء القران ونبوع الماء من اصابعه وحكم المشربة لرب

المسيومة وسخن الشيطان وربطه بسارية المسجد ثم تحلته بكودعاء
احيه سليمان عليه السلام وسلبك الشجار والاحجار وضرة لك فالصاحب
البصائر كالمعجزة كانت لسان الانبياء فظننا موجودا وهذا حديثنا عليه
وكان بيده اظهارها والمعجزة معجزة من الاحجار وهو في الاصل جعل الغير
عاجزاً من فعل اودى وانما التثنية باعتبار كونها صفة للمحصل وفي
عريف الشريعة اخرجها للعادة يظهر على يد مدعى النبوة لتصددها عنه
والخارج للعادة الرابعة معجزة النبي عليه السلام وكرامة اللوح ومعونة العلوم
واستدراج المعانيمة وذلك اى كون القران العظيم ابر المعجزة حوج
او قامت او واقع في نفس الامر او يتبعه او نفس ذلك مما يجوز ان يفتر
خبراً فان قلت لا يجوز ان يفتر لفظاً بتمامه فهذا لانه لو جاز
لما احتاج الى بيان بالليل وهو قوله لانه باحسان الاله قلت لا تفرس
بديل لانه في صورة الالهي وهو دليل بيتي لما ادعاه بيان الالهي
في نفس الامر حتى يلزم المحذور والمذكور كما قال البعض لانه اى القران العظيم
باحسان نظمه اى منظومه وهو عبارة و الفاظه التي يشتمل عليها الخلق
مع تناسلها وتناسل معانيها وارجاها اى جعل الغير عاجزاً من المعجزة
جعلته عاجزاً لانه في غاية البعد وزمانية القضاة بحيث يعرف
عنه قدرة معارضة لانه نقل المضارعة مع القدرة بالاعتدال لسان
البيضاء بلقاء الزمان لطفاً منه بنبيه وفضلوا عليه كما توهم البعض وان
ان الاحجار ايماناً يتعلق بالنظم من حيث فصاحتها وبلوغته او يتعلق
بمعناه ولا يتعلق به من حيث مادته فان مادة الفاظ العرب والفاظ
الفاظهم قال الله تعالى قرأنا عربياً على اتحاد العدم والعدم منتظم من غير

بكلهم وليس للبهاء اي مرتبة في امره ونعمه اذ المرام بالغ وجه في
كل مقام ليكون حقا وصرفا تنزل عن رتبة الرجم فانهم اهتموا به لغرض
وبذل وسعهم في اطفاؤه ونوره واضفاوه من غير ان ياتوا بما يردونه
فكيف بما يواز به وايضا انما ينبغي كافتة للبهاء ان يعاضوا
ظاهرا وباطنا باقتضائه من بطونه فواءه اي نحو الكلام بالقصر
والمعناه والبطون خلقا في النظر وظاهره ان لفظه وبطونه تأويله
وإيراد البطون إشارة الى قول علي السلام ان القرآن بطوننا المسعفة
وفي رواية الى سبعين وفي حديث آخر ان القرآن ظهيرنا وبطوننا فظاهرا
يدل على ما فسرته العلماء وباطنه يدل على ما حقه اهل التحقيق بشرط
اما بكت معا فقا للكتاب والسنة وبشره عليه بالتمه فانه كحقيقة لا يشهد
عليها الكتاب والسنة فهي الحاء وندفة لقول الحق والركب ولا يزال
الذي في كتاب مبرر كذا في التاويلات الخفية دليل لرباب العقائد
الذين اتوا الهاما المهيئا وههنا نبتا فاطمونا على حقا بعد انشاء
وسنة علم الحقا على وههنا قارعتن الا فضلا في التعمدة العظمى
والمرتبة العليا للفطن المناطقة مع معرفة الصانع بما له من صفات الكمال
والتميز به عن المخلوق وبما صدر عنه من الآثار والافعال في النشاء
الدولى والخرقة وبالجملة معرفة انبأ والمعاد والطريق الى الصفة
المعروفة من جبرها احدھا طريفة هذا النظر والاستدلال وتاويلها
طريفة هذا الرياضة والمجاهدين والتساكن للظن والادول
ان التواصلة من ملل الانبياء عليهم السلام فهو المتكلمين والذين هم
المشايخ والكون للظن الثانية انما وافقوا في شريعتهم

احكام الاسلام والشريعة فهم الصوفية المشرعون والافعال المشرفون فارباب
الغنائم هم الذين التزموا للظن الثانية وفقنا الله واربابكم الطريقة صفا
هو صاحب الودع الخفية ومقتضى الاثر المحمدي وبالجملة ان الفرق الصوفية
جميع الوجود نظما ومعنى وسنن من خطية البهاء ببلغها حد الكمال في شئ
وجها ايجاز اللفظ والتبسيط القريب والاستعادة البعدية وتلوم الحروف
واكتت وطراصل الآيات ونجاس الالفاظ ونقوض القصص والاحوال ونقضها
الحكم والكرار والمبالغة في الشراء والافعال وحسن البيضا في المقاصد والاعراض
وتهميد الصالح والاسباب والذخائر عما كان وما يكون مع الله في القرآن
وهو دليل على كون ابراهيم الخواتم مائة عاوجه الارض في كل زمانا
وصحيفة كل اوان ستمت المراد انما تلووه وذكره نفع الجبال الرواسع وهو
بأف وزوال السموات والارض وهو جبره وعلم الاعداد كليم على عدة ا
على الحقيقة ان جميع الال مع الرسول الصلوة بكم لا يجوز ويجب تركه الفصل
بينه وبين الاله وصحة فهو تخصيص بعد التعميم ثم في قوله والصلوة
عنا الاصحاب لاداء حقهم علينا لانهم وسنا لظننا وبين الرسول
كان ان الرسول واسطة بيننا وبين الله وعلم الال غير الاصحاب في قوله
عليه السلام في الدعاء للامة فان امرته كان جل حتمه قال بعض الافضل
ثم الرسول وان اختصوا بالصلوة اذ ان الصلوة على اكرم عندهم
جائز بطرف البيت للامعاء المأثور اللهم صل على محمد وعلم محمد
كما صلبت على ابراهيم وعلم الاله عليهم وذلك لانه ما ثبت تبعا على
له حكم المشدود كما نطقه كصحة الجنتين والوكال الثانية في عقد الرحمن
الموتسليمين صفة مادحة للدلال والصحى الحالمقربين الى الله باعظم الواسطة

جمع وسيله يقال نوسل اليه بسيله اذا قرب اليه عمل فالوسيلة ما يحصل به الخط
والمراد به باعظم الواسطة نيت محمد عليه السلام ثم علمه وبين جبره بقوله لان ذلك
أكله الاواني الحقة كدبره موصيه وسنة ابراهيم وغيرهم عليهم السلام كيف وكذا
والمراد بالكيفية اليمان لانه كيفية نفاية اذ هو اذعان وقبول وبالكيفية
الاحكام والفرع اثنان جرمه الكيفية فضيلة الرسول وكونه كثر مع انة
بديرية بخلاف معجزات سائر الانبياء التي قبلنا فان اكثرها كانت
نظرة والبديرية احدث ووقع في النفس من النظرات لا ستواء العامة
في القول والاذعان اليه لعدم توقعه على نظر واستدلال كذا قيل وفيه
نظر لانه كثر معجزات هذه الامة كانت عقلية نظرية لفظية كما تمهم
وكون هذه الشريعة باقية على صفحات الدهر بخلاف اكثر معجزات النبي
اسرائيل حيث كانت حسية بديرية لبلادتهم وقلة بصيرتهم واقاموا
جرمة الكمية فلدان في ديننا واحكامه اكثر من احكام جميع الاديان لانه
غالب الاديان والشريعة الماضية كانت احكامهم قواعد كلية كالاصول
الحق واعلم ان الدرر الحق وضع الرهب يدعو اصحاب العقول الى قبول
ما هو عند الرسول عليه السلام وهو الاسلام الذي عليه الانبياء واتمهم
المسلم وما سواه من الاديان فكلمها باطلية قال شيخنا العلامة سلطان
وقته وسيد زمانه في بعض مخبراته المقصد من انزال الكلام مطلقا
الدعوة الى دين الحق ودين الحق من ذم آدم الى نبينا عليه السلام
الاسلام كما قال النبي ان الدين عند الله الاسلام وحقيقة دين الاسلام
التوحيد وصورة الشريعة التي هي شروط وهذا الدين من ذلك
الزمان اليوم القيمة وجد عجيب للحقيقة وسواها بين الكفر وتختلف

وتختلف حسب الصورة والشروط هذا لا يختلف الصورت لانها في اتحاد الاصناف
والواحدة للحقيقة انتهى فاعرف هذه المعنى فانه نافية قدم بعض القول والفرق بين
الديانة والملة اعتبارات فان الشريعة من حيث انها تطلع لها وديانها من حيث تعلق
وتكتب ملة والاصول لا يجمع ابتداء وقبل من حيث انها تجمع عليها ملة ووجه ان
الدين منسوب الى الله والملة منسوب الى الرسول والمذهب منسوب الى الخيرة
شريعة وهو ما جاء به النبي عليه السلام من الله في قوله في قوله الاحكام الشريعة الا
والعلمية جميعا في الصحاح الشريعة مشرعة الماء وهو مورد الشريعة وما
شريعة الله لعباده من الدين اي اظهر بينه وحاصل لطيفة المعودة الثانية
من النبي عليه السلام والعلوم الشريعة خمسة الكلام والتفسير والحديث والفقه
واصول الفقه افضل الشريعة التي هي شريعة الله بالبراهة عن النسخ والتبديل والاصول
مع صلتها صفة لا فضل الشريعة والتبديل جعل النبي شريفا والبراهة بالمد
على وزنا الزهادة والنسخ هو النقل والتحويل ومنه انتاج الكتاب وهو
النسخ من نسخ ومعنى النسخ والشريعة هو بيان مدة الحكم وسبع نسخا
لانه في الظاهر نقل الحكم من النبي الى اخره كما مر القيل واقتضيه وابطال واسقاط
له اصول كسنة فرض الصدقة قبل مناجاة النبي عليه السلام وكثرة ذلك في الحقيقة
بيانا وان ذلك الحكم المقدم كما في شريعتنا هذه الملة وقد انتهى والتبديل
رفع النبي مع وضع غيره فكانه كتحقيقات اليهود وجعل النبي بلا عن النبي
كالآيات النسخية والمنسوخة والمراد بالنسخ والتبديل ههنا تغير لفظ او
تبدل الشريعة التي كانت عبارة عن احكام الواقعة في القرآن كما وقع لشريعة
موسى عليه السلام بتفويض اليهود وتلك البراهة لان القرآن مصونة لما امر
العلق والغاست في التسمية في اللوح المحفوظ وفي الارض في الصدور والشريعة

وفي السطور في المصاحف المكرمة المطهرة فهو محفوظ عن التبدل والتغيير
فالمشرفة للنسبانية باليوم القيمة لا يغير بها نسخ الاعداء من اللغز والشمسية
غيره على السلام مع كونها منسوخة بشرطه فمعرفة ومدت كما يتلوها الآيات
القرآنية والبيانات القرآنية فلهذا كانت شريفة افضل كان نفسه كما ان
الدينيا والشرفم ودين الا فضل افضل والكل وله اي خصوصية لنبينا عليه
الشفاعة الكبرى يوم القيمة روى انه عليه السلام لشفيع الى ربه يوم القيمة ان
يفتح باب الشفاعة للخلق فيفتح الله ذلك الباب فاول من شفيعنا لمؤمنة
ثم النبيون ثم المؤمنون وبعثي ارحم الراحمين فمنه المرتبة الشريفة والمنزلة الجليله
لمعاليه السلام ورواه غيره ومع هذا ما تأتت وقالنا استبد الناس ولم يفعل
اناسه الخلد يومه فابنق عليه السلام فضل عن غيره يفتح باب الشفاعة و
الوسيلة كما قال والوسيلة فشرها الله على السلام بانها منزلة في الجنة
اي على راحة في الجنة عددا لا ينفي العبد من عبادة الله وارجوان يكثر هو وقد
المراد امر الله ان ندعولها بالوسيلة من ينزلها بها **بوعاء** اقتسه
وهذا من باب الغيرة الالهية والمقام الجود وهو لموعود والنتيجة عليه السلام
في قوله تعالى عيسى ان بعثتك رتلك مقاما مجيدا والمشهور ان مقام الشفاعة
لما روى ابو بصير رضي الله عنه انه عليه قال هو مقام الذي اشفيع فيه لا تمنع
والمقام هو الموضوع الذي يقوم فيه الالهيته جبر الامور كالمقامات
بين يدك الملوك وبمنه المقامات بتبشير فضل الشادة وكنيتها
اسباب السيادة ويظهر منها الذكر في الناس فهو مطلق في كل مقام
يتضمن كرامة ووصف بالجمودية لانه تجده القائم فيه وكل من عرفه وند
في بعض النسخ لفظ في الجنة بعد المقام الجود فيكون قيدا له والوسيلة فالمراد

بم اذا مقام اخر من مقام الشفاعة كما لا يخفى لكنه حمله المشهور قال
بعضهم هو نزهة طبقات الجنة وفيه نظر اذا اعلمنا ان الجنة عدو والوسيلة
الدرجات ونزاهة الطبقات فيها فذكره يفتح عن ذكره الا ان يجعل العطف على
وقبه بعد كما لا يخفى الا غير ذلك من الفضائل اي عدو فضا لثمة منية الى غير
ما ذكرنا فانها ليست مخصوصة فيه بل على السلام حصا لبعضه لكونه لواء الحمد
وقام باب الجنة وادخل فيها بامته قبل سائر الامم وكما استت الى اعطيت
في الآيات وغير ذلك والفضائل جمع فضيلة وهي كذا بالآية لا تتعدى الى
الغير كالحسن والشفاعة وغيرها فاقى وسيلة الاستفهام الانكاري
اعظم من اي من النبي المتوسل به الذي مشا به ذلك اي كاذبين الا
الجليله الجليله من كونه دينه لكل الاديان وشريفة افضل المشرفين الى اكرم
ذكر يفتح لوسيلة اعظم من النبي عليه السلام فهو اعظم الرسايل والاسما
لغة يتقرب بها العبد الى الله فوله اي صنداء واعظم حبه ومنه في خصوصية
صلته المتباد وهو مشا به مع جره وهو كذلك ما جرى البحث بين الجليل
والاستاذ لفظ ما مصدرية بمعنى المدة متعلق باحمدك واصح على بسبب
المتاخر عن ان يكون مفعولا فيه اي مرة جرى البحث بينهما ومثل هذا استعمل
في مثل هذا المقام في العرف لقصدا للتأيد وان لم يقتضه معناه التايد عقدا
كالمقال في مقام الدعاء كانت لك الحال مادار الفلك الدوار ثم يريد
بمثل هذا الصارفة التي لا يقتضيه معناها التايد الدوار العقدا وهو
الدواعي مقام الدعاء واستعمل ذلك صارا متعارفا فيفهم منه التايد
سبب العرف لانه قضا معناه التايد بعبء عقدا لعدم كونه ادبا و
البحث لونه التفتيش والتفتيش واصطلاحا ما قاله الشيخ الربيع هو

اشياء النسبة الابحاثية والسببية بين الشيء بطريق الاستدلال و
نوش فيه لا تدل على صدق على المنع الجرد مع ان تبحث في اصطلاحهم وذلك
لانه ليس فيه اثبات النسبة المطلقة فلا يكون التعريف جامعاً لعدم
صدق الحد عليه وان صدق الحد ووايضاً يلزم ان يكون اثبات
المعلل حكماً بالاستدلال من غير تضمين خاصية اجتماعية لا يطلع عليه
بحث فلا يكون مانعاً لعدم صدق الحد وعليه وان صدق الحد و
اجيب عن المناقشة الاولى بالاستقراء باق يقال ان المنع الجرد لا يحسن
حقيقته وانما يحسنه لو فوعه في انشاء البحث وعن الثانية باق المراد بان
الاشياء على وجه التضمين وبعضهم عرّفه بانّه الفحص عن الشيء استدلاله
او منعا او معارضا فيكون جامعاً لفراده فهو اي لفظ ان كل ما أخذ
من سئالته عن الشيء من السؤال الذي يستعمل فيه بكل معنى وهو اي
السؤال المستعمل به فالضمير ما نفقته قوله سئالته عن الشيء للبارك
في المباحث اي السؤال في المباحث الواو فعه بين التضمين والمجيب
ما أخذ من جواب السؤال لانه اجابته تجيبه اي حين اذا كان
الاشياء كل ما أخذ منه سئلته عن الشيء والمجيب من جواب السؤال و
اصل حين كان كذا في حذف كان مع سئلته وعوض عنه التثنية كما
يومنه وانصل اذا بالظرف فيكون هذا اي كل من لفظي المجيب والاشياء
ببراعة الاستدلال لصريحاً لاضمانه وقورية اعلم ان البراعة مصدر
من برع الرجل اذا فاعه اصحابه بالعلم وغيره والاستدلال اول
صوت الصبي اي صوت عقيب ولادته لانه وهذا الصوت دال على
المقصود وهو الحياة فاستدلاله اول كل شيء يكون فيه دلالة على

على المقصود فبراعة الاستدلال يجب المعنى لقوة الابتداء وفي اصطلاح
كونه لا يتبداه منا سبب المقصود وهو في التحقير سبب لقوة الابتداء
سبع باسم المسبب بينهما كما في السببية وما كان اللفظية التي تدل على المراد
وتشعر على المقصود من الكتاب المقصود الخطة التي ليست فيها الا
والاشارة سميت براعة الاستدلال لفظاً الخواتم في خطبة هذه
الرسالة المدونة في فقه ادب المناظر من هذا القبيل لانه المناظر لا يد
والا لكتوبه المجيب والاشياء كما سبقت جوابه عن سؤال مقدر كان
قبلاً اذا كان لفظ المجيب والاشياء في هذه الفقرة ما أخذ من قوله
معتبراً فيها براعة الاستدلال صريحاً فليكن ما وقع من لفظها في
الفقرة الاولى ايضاً كذلك اذ لا فرق بين من حيث التلخيص والكتابة
فاجاب بقوله وانما سميت في الفقرة من لفظ الاشياء باللفظ الفصح
واكسر في الفقرة ما استقصد من عظام الصلب من الكاهل الى الجنب وفي
العرض ما هو في الشرح بمنزلة البيت في الشعر فالفقرة الاولى وهي قوله
الحمد لهم بالمجيب كل سائل والفقرة الثانية وهي قوله واصطلاحه يتلخص
بافق الابدان وما دام لم يتفق فقرة بفقرة اخرى لا تكون فقرة بخلاف
البيت فانه المجهول عينه يستباناً يستباناً انما نظم البرهان عنها اولها
اي لفظ الاشياء كل لفظ في الفقرة الاولى ما أخذ من سئالته اي
من السؤال الذي يتعدى بنفسه لبعضه وغيره والكتابة في هذا وفيما
سبقت راجع الى يمكنه عنه بقوله لا زيداً وعمره وغيرهما وهو السؤال
الذي يتضمّن قوله سئالته الشيء بمعنى سئالته المعروف اي الاشارة
والهبة وكل شيء جميله الشرح سبعه معروفاً والمعنى ما يقصد به شيء فهو

الصورة الحاصلة في العقل من حيث انما يقصد باللفظ والمفهوم وهو
الصورة الحاصلة في العقل من حيث يحصل باللفظ والمجيب حينئذ ما أخذ
من اجابة السؤال لا تدل على جواب والفرق بينهما ان الاجابة تستوفى في مقابلة
الدعاء وسؤال الجليل وطالب معروف غالباً بخلاف الجواب في اجابته
اذ كان لفظ المجيب والاشياء كل لفظ في الفقرة الاولى ما أخذ من
من سئالته عن الشيء واجابة السؤال بملء فيه ان يعتبر فيه اي في كل من لفظي
المجيب والاشياء كل براعة الاستدلال كنه لا بطريق الصريح بل بطريق
التورية وهو ان يطلع لفظه معنيين قريب وبعيد وبراد البعيد
اعتماداً على قرينة خفية فله يجهلنا معنيان قريب وبعيد وهو كونه ما
من اجابة السؤال وكذلك الاشياء كل معنيان قريب وبعيد اي
القريب فهو ما أخذ من سئالته الشيء اما البعيد فهو ما أخذ من
سئلته عن الشيء فاعتبار مع البعيد من معنى كل منهما بغير براعة
الاستدلال فما كان معنى قريباً من معنيهما في هذه الفقرة كان معنى
بعيداً في الفقرة الاولى وما كان معنى بعيداً هنا كان معنى قريباً
فيها ولا يخفى في لفظ الاشياء كل لفظ ما فاعله لا يخفى عبارة عن
براعة الاستدلال وقد بينت بقوله من براعة الاستدلال فيونها لانه
ايضاً كما لم يخف ما في الجيب والاشياء كل من براعة الاستدلال بطريق
الصراحة في الفقرة الرابعة وبطريق التورية في الاولى كنه ذلك
في لفظ البحث بطريق الصراحة وفي لفظ الاشياء كل لفظ الاشياء كل لفظ التورية
لانه للتدليل معنيان احدهما الفوق وهو المرشد وما به الارشاد
والاخر اصطلاح وهو الذي يلزم من العلم بالعلم شيء آخر وما هو

هو اصطلاح بعيد بالنسبة الى ما هو لغوي كما في لغوي بعيد بالنسبة
الى ما هو اصطلاحى فالبراعة في لفظ الاشياء كل باعتبار المعنى الاصطلاحى
دونه لغوي فانا قلت لان لفظ الاشياء كل براعة الاستدلال الذي ليس
هو من خصوصيات المباحث الاثنية قلت قد سميت ان براعة الاستدلال
لا يقدر فيه كونه بحيث يشترط صدق المدكوك في الفقرة وفي لفظ
الوسائل والاشياء كل من التضمين ولا يخفى ما في لفظها من التضمين
التأخر لقص نقصان احد اللفظين عن الاخر بحيث فيكون من قبيل قوله
والثقفت الاشياء كل بالاشياء كل رتبك يومئذ المساء بزيادة المعنى الى
واعلم ان لفظ الوسائل بالبراعة بقوله الاشياء كل من قواعد الكيفية
كل شيء اذا لم يكن في عين مفردة بالبراعة كمنظائر وفضايل وغيرها
واذا كان في عينه بالبراعة كالماء كعاشق وفوائد وغيرها وانما اسم
الفاعل في البراعة مطلقاً كما في بعض تحريات امره الكمال وبعد
اي بعد السجود والحرارة والصلوة كما هو الحق والمقصود منه تدوير
البناء تأليفه في هذه الامور لتتركه ليكون مع التبرك والتبرك ان
الشروع عندها فاعلم في البراعة والتبرك والفضل لانه ما بين
اشياء آيات وما سيات اجناس كذا في الاصول فبها الى الامور
المستخرقة في الذهب بناء على صلا اللفظ بالمصنف فانه وقد يجوز
في الاشياء الى المعاني الذهبية لانه لا عين لها وجودات اربعة
وجود في الخارج وفي نظر الامور وجود في الذهب في العبارة وجود
في الكتاب وهذه الفاعل على نطقها كما سميت فموجود الوهم
مجرد المحقق كما ان الفقرة لا ينزلون السببية منزلة اليقين احتياطاً

لانه

او على تقديرها فيكون الفاء قرينة على ثبوت اما ويكون الواو عوضا عن
اشارة ما في الصرف وارجحة الفعل اذ في عمل الظروف لا تترجم معزلات
ضعيفة يكتب فيها بالعوامل الضعيفة لان الضعيف اولى بالضعيف
في اللغة عبارة عن الكلام الذي ارسل الى العبيد والشخص الى ما ذلك
الكلام يستعمل رسولوا في الاصل صراحة عن المحل المشتمل على قليل
من المسائل التي تكثر من انواع واحد والمجرب في الضعيف فيكون فيها الحكم
ولما كانت الالفاظ المختصه كما تترجم رساله برهان المفيد الى المستفاد
سميت بالرسائل والكتابه هو الذي يشتمل المسائل قليله او كثيره
من فروع واحدا وفنونا مختلفه تختص بها التخصص هو التبيين والشرح
والتلخيص يجمعها بالخصصه في علم الاداب بمعنى ان في علم الاداب كتاب
مفضلته ويزيد مطوله مشتمله على الحشوات والطويلات فجمعت
المخلصه منها وجعلها رساله وهي هذه الرساله المختصه وعلم
الاداب اسم علم يتوصل به الى معرفه كنهيه الاحتمال عن الخطا في
المنافطه بطول كتابها اسماء العلوم على قواعد مخصوصه وعلى
التصديقات المنطوقه بها وعلى الملكة الحاصله من تكرار المشاهده
بتلك التصديقات وعلى مجموع الماكن والمبادئ والموضوعات
والاداب جمع ادب وهو صيغته النفس على ما سبق قوله وهو
او ملكة في النفس فجمعت الصيغتين ولما كانا لفظا كان يقول
الاداب العبارات وادب المعاصلة في الادب الصلوة
والصوم وغيرهما ومن الثانية اداب الدرس وهو ما يفعل الزاوية
في الادب من الافعال المرصية والكتابات المسخرية وادب النفس وهو

الخصصه

وهو تحليلة ما عن الزاوية وتخليتها بالادوية الحبيبة والادوية الشريفة
وادب الحد والمناظره نوعين ذلك من اذوا في فنيه من المقصود
لفظ الادب الواقع مطلقا في الاضمار غير ان اللفظ في قوله والادب في
في الادب العبد المخلوع وهو ان يدعوا على العبد المخلوع في
في قوله الله كان مستورا في فروع من رسول فروع من رسول في نظر المقول
على كونه على الشخص فيكون يدعوا على العبد المخلوع في قوله
والجن والجنس في قوله الذي يكون الادب متعينة في هذه الفقه اذ ادب الحث
ولما كان في خصصه الفقه الذي وقع فيه الضيف والتأليف تنادي بان المراد
منها ادب الحد الادب في غيره كما ذكر تحتها من طرق الادب في كائنا في
طريقه بجانب وادب في المتوسط بين الكسوف والتعريف لفظا
مقصود في الفقه على المتوسط الاضلال والادب في اريد بالاضلال ههنا
المتخصص من القدر الذي يوضح به المعنى المراد وغايته ما يقضي الى التعبد في
الادب الزيادة على الاضلال الذي يتضح به المعنى المراد وغايته ما يقضي الى الاضلال
وحاصل المعنى يتأخر عن الاضلال والادب في تخصيص هذه الرساله من الادب
وتسكت بالادب فصار له قوة للضبط واخرى للاضلال قوله الاضلال والادب
المجموعهما من طرق الادب في اريد بالادب ولما تعدد المتبوع بمعنى
اجرى الادب على كل من رغبوا في معرفة مبتداهم في كل
منها محل للبلادة وكما هو محل للبلادة فصارها اذوا في فنيه في
التعبد على الفصاحة وما هو مختار فيكون بالبلادة اذوا في فنيه
فان قلت لو كان التعبد مختار بالبلادة فيكون اللغز والمعنى مقبول مع انهما
كما يورد في العلم الذي قلت ان قبولها ليس من حيث الفصاحة بل لشمها

على انما في العصر زعماء وتقديم مفعول السئل في لفظه اسم التخصيص
انما الاول فاذن التقديم مما يفيد الاختصاص والظن ان التخصيص لان
للتقديم على الباى التقديم الموقوف على الفعل وشبهه لا يطبق التقديم خوفه
انما كتحديد معناه لا ينفذ غيرك ونحوها غير انما في اريد فانه يفيد
اختصاص الغير بالكان في قوله والله استلحق ان يكون مستورا عنه
والادب من غيره لان غيره غير مؤثر في فعله والله متعلق بالشيء
فقدية لانها موقوف على الفصاحة يقال في حق من اى جاهل للماء على الرتم والغض
وذكر ان في نسيب العيرة عند الموت وكلما جدها بما لا يصلح ذكره واعلم ان
الادبهم ايضا لا ينفك عن التقديم لانها تقدمون الرتم كما يتبع في موضعه
وما توفيق لاصابة اللغز والقواب في هذا الطريق والتأليف بالله الابدانية
ومعونة والتوفيق حصول الاسباب من افعاله وحاصل توجيه الاسباب باسرها
نحو الميسات عليه فكيف اى اعتمدت فانه القادر المتكبر من كل شيئا ومن مفعول
التوفيق في هذه الباب فلا بعد في افاضته على مستفيضه والتوكيد لفظا
الوكالة فالمتوكل من يتخذ قانما باسرها منا لاصلاحه كذا من غير تكلف
واهتمام وعرفا لكل الى مالك واسقاط الاسباب عن غير الاعداد
لان من حيث الامداد وعند المشايخ المتوكل الخرج عن السبب بالكتابة
بالله عن وجل وانما عليه واليه التائب لاني غيره يقال اب اي رجع
واليه ويشير بقوله المريج والمصير والفرد ان المصير يجب ان يعلم
الادب ولذا كذلك كذا في التفسير اعلم حده عن الواو لعدم المدحية بين
ما يلبه هو قيمه في لفظ اعلم تنبيه من المصير لانه ما يبعده من الابدانية
فما ينبغي يجب لان الواو اهد معناه لكن ليس المراد بالوجوب انما الذي

على انما في العصر زعماء وتقديم مفعول السئل في لفظه اسم التخصيص
انما الاول فاذن التقديم مما يفيد الاختصاص والظن ان التخصيص لان
للتقديم على الباى التقديم الموقوف على الفعل وشبهه لا يطبق التقديم خوفه
انما كتحديد معناه لا ينفذ غيرك ونحوها غير انما في اريد فانه يفيد
اختصاص الغير بالكان في قوله والله استلحق ان يكون مستورا عنه
والادب من غيره لان غيره غير مؤثر في فعله والله متعلق بالشيء
فقدية لانها موقوف على الفصاحة يقال في حق من اى جاهل للماء على الرتم والغض
وذكر ان في نسيب العيرة عند الموت وكلما جدها بما لا يصلح ذكره واعلم ان
الادبهم ايضا لا ينفك عن التقديم لانها تقدمون الرتم كما يتبع في موضعه
وما توفيق لاصابة اللغز والقواب في هذا الطريق والتأليف بالله الابدانية
ومعونة والتوفيق حصول الاسباب من افعاله وحاصل توجيه الاسباب باسرها
نحو الميسات عليه فكيف اى اعتمدت فانه القادر المتكبر من كل شيئا ومن مفعول
التوفيق في هذه الباب فلا بعد في افاضته على مستفيضه والتوكيد لفظا
الوكالة فالمتوكل من يتخذ قانما باسرها منا لاصلاحه كذا من غير تكلف
واهتمام وعرفا لكل الى مالك واسقاط الاسباب عن غير الاعداد
لان من حيث الامداد وعند المشايخ المتوكل الخرج عن السبب بالكتابة
بالله عن وجل وانما عليه واليه التائب لاني غيره يقال اب اي رجع
واليه ويشير بقوله المريج والمصير والفرد ان المصير يجب ان يعلم
الادب ولذا كذلك كذا في التفسير اعلم حده عن الواو لعدم المدحية بين
ما يلبه هو قيمه في لفظ اعلم تنبيه من المصير لانه ما يبعده من الابدانية
فما ينبغي يجب لان الواو اهد معناه لكن ليس المراد بالوجوب انما الذي

الخصصه

يكون تأكيدهم كما لصدق وشبهها ولا الوجوب العقلي الذي يمتنع الترخيم بدونه
بل الوجوب العادي الذي اعتبره العلماء ثم ان يتفق مضايعة من باب الازفعال
وتلذذ به يعني بطلب بمعنى ينبغي الصبر ان يفعل كما يطلب من المصداك
الفعل ويؤمن هو به واقاماضه فذلك يستعمل وقد استعمل الامام الثاني
ضرة عليه ان العرب لم يستعملوا ذلك كما استعملوا في بيع ويزد وذلك لكونه
قريباً وحسباً فهو محقق بالافصاح ان يعنى بشانه وبرم لتحصيل البتة
والاهتمام بمعنى القصد قال بعض الفضلاء لفظ علم يذكر في ابتداء الكلام ثم يراها
للمعنى ان ما يلي في اليوم القول كلام يلزم حفظه ويلزم فصيح الية ويحس
قلم وقزم وقيل عليه بالكلية ولا يوضع الكلام في موقفه في مثل هذا المقام
كاحسن موقفه في قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فالمراد الخطاب الصام كل
من يقدر لقراءة كتابه وهذا لا ينافي ان العلم موضع الخطاب الواحد المذكور
دالته على الخطاب لا ينافي وضعه للواحد اذ ليس الغرض مخاطبة جميعاً بل العلم
ان اجزاء العلوم ثلثة موضوع وهو علم يبحث عنه في العلم عن عوارضه الثانية
ومباد وهي الاشياء التي يتوقف عليها وما كمال العلم وهي المطالب التي
يبرهن عليها في العلم وما كانت هذه الصناعات هذه العلوم المدونة فذلك
الذي يكون لها ثلثة مباد وهي التوفيق المذكورة في هذا الفرج من تعريف المناظر
والدليل وغيرهما وما كمال وهي ما يتبين فيها بربايل من الاعتراضات والحقايق
والموجبات وغير الموجبات وهو موضوع وهو البياض والادباجات من حيث
التأليف والتوجيه اي من حيث انما كيف يتركب الامور المعلومة وتوجه
انواع البحث وكيفية تتركبها المطولات وما كاهة هذه الرسالة في حدود
على بيانها الرضا بحد والادب لم يتعرض المصنف الى تعريف المناظر من المباد

من المبادى فانه لا بد منه الا المقصد الاقصى من تدوين هذا الفن معرفة احوال
المناظر وكيفية تراوله شئت ان معرفة احوال متوفرة على معرفة احوال
الذات مقدرة على معرفة الصفات لانها قابلها ولا يقال ان المناظر الفرق
بين المناظر والمجادلة ان المناظر قد تكون للبر مع نفسه والمجادلة ان يكون
الادع العلم قبل وفيه نظراً لا للبر مع نفسه هو المفارقة ويجب عنه بالعلوم
من وجه فانه يجوز ان يجتمع المناظر والمفارقة اقول هم كما لا يخفى والمفارقة
في المناظر في المسئلة العلمية مع عدم العلم بالكلية وكلام صاحبها والمثاقبة
مقدمة ما يبرهن بالمشهورات وعرفوها باثبات المناظر في المسئلة العلمية
لانها من الصواب بل تحريك الشر والبرهنة والمفارقة هي المناظر في
المسئلة العلمية لانها من الصواب بل لزام التصحيح وتقليده وهو معنى
الكلمة ايضا لان المناظر ان قولها الحكم يتبع مسئلة وتسلها
سوف طائفة وان قولها بالجدل يتبع من غير في اللغة ما يعتد
بها كقولهم عن اعراضهم مأخوذة من النظر لان كلاً من المثنى صميم
نظير كلام التحريف كونها متعلقتين بمسئلة واحدة وقوله ان كلاً منهما
نظير لخص مع ان كلام كل من المتخاض صميم يتوجه الى التسمية المذكورة او
من النظر بمعنى الابدان لان كلاً منهما ينظر صاحبه ويصير يقال بصرت
العين وبصرت من البصيرة ومنه قوله تعالى بصرت عالم بصيرة وعليه
فشر قوله تعالى بصرتك اليوم حديد اي ملكت بامت فيه اليوم تا فذوال
هذا المعنى يتشابه بقوله هو بصير بالعلم كذا في ذرة الفواصل الحركية ولذا
ان المناظر المعينة في العلوم من النظر بالبصيرة ولم يذكره ولا يعرف له
وصيه اوله نظراً الى من النظر عن الاستظهار لان كلاً منهما ينظر ويتوقف

كلام الله وقد ورد في القرآن هذا الاستعمال قال الله تعالى هل ينظرون الا انا
يا ايتمهم انما يمانظرون وقال الله تعالى انظروا تعجبتم من نوركم وما ينظرون
الصحة واهية وقد يجيء النظر بمعنى المقابلة كقولهم دارك تنتظر الى دار فلان
وهو اظهر من الكفر في الاصطلاح اهلا للاداب والاصطلاح تخصيص اللفظ
القوي بمعنى من القوي وهذا التخصيص ان صدر من النحوي هو اصطلاح
النحوي وان صدر من الفقه هو اصطلاح الفقيه وهكذا في النظر بالبصيرة
من الجانبين في التسمية بين الشيين اظها را للصواب هذا التعريف وكذا
لان المعنى في هذا التعريف خارج عن حقيقة المناظر لان المعنى فيه علمه
غائية لها ادغاية المناظر اظها للصواب وغاية الشئ خارج عن حقيقة
ولان فخره تعريف اخر وهو ملا فخره الكلام من الجانبين اظها للصواب
ولكن تعريف المص اولى لا يشتمل على العلم لا ريب والمشمول عليها اقوى من غيرها
فان في قوة اثبات المعرفة بالدليل وذلك لان المراد ببيان حقيقة المناظر
والتعريف بالعلم يفيد حقيقة المعرفة فان وجود المعلول من لوازم وجود
العلل فاذا وجدت في الالهي يلزم وجوده فينا لنظر اشارة الى العلة
الصورية وهي ما بالعلول بالالفعل والبيان اشارة الى العلة الفعلية
وهي ما بالوجود المعلول والنسبة اشارة الى العلة المادية وهي ما بالوجود
المعلول بالقوة واظها للصواب اشارة الى العلة الفعلية وهي ما يتوقف
عليها المعلول من جهة الفرض فان قلت التعريف بالعلم لا يجوز لان العلة
سببية للمعلول والتعريف بالمناظر لا يجوز لان معنى الجمال لا يتحد في الوجود
والوجود المقدم وهو وجود العلة غير الوجود المتأخر وهو وجود المعلول
كيف يحل عليه ولا بد ان يكون المعرفة واجزاه مما يصح ان يحل على المعرفة

قلت ذلك في العلم الحقيقية وهذه على سبيل التسمية والمجان اما الاول
فان كان يوجد المعلول عند وجود العلة لا ريب كذلك المناظر فوجب وجود
العلل الا ريب كذلك المناظر فوجب عند وجود الاشياء المذكورة اما الثاني فلان
النظر من الاعراض النفسية والمادة والصورة انما تكون للاجسام وهما اجزاء
آخ وهو ان ليس المراد من التعريف بالعلم ان يكون في نفسنا معرفة بل المراد ان
يتوقف المعلول بالقياس الى الالهي المحي عليه فيوقف بها كما يقال المناظر مصونة
الجانبية مأخوذة من النسبة متصورة بصورة مخصوصة مفقودة منها اظها را
الصواب والمراد بالنظر جواب سؤال وهو ان يقال ان النظر هو الفكر الذي
يعرف بترتيب الامور المعلومة للآدي المجرول فيلزم ان يحجز المناقضة عن
توضيح المناظر اذ ليس فيها هذا المعنى كقولنا عبارة عن وضع قضية جعلت جزء القيا
توجه النفس والعقل والذهن واحداً لذات الله اذا كان مدركاً يستعقل
واذا كان متصرفاً يستغنى واذا كان مستعداً للذات يستعنى ذهناً نحو
المعقولات اي التعانها الجانب المعاني كما يدل عليه تقيده بالبصيرة والفكر
بالعلم المذكور ولا التماثل الباصرة الى الحواس لان النظر بهذا المعنى
لا يستعمل في الاستعمال بل لا يلزم ان يكون قيداً للبصيرة لا يضاهي ما
يجب فقلت اذا اراد التماثل مع مقدمة من مقدمات الدليل لا بد له من
حركات تحصيلية اي حركات الالهي من حكم الحكم ليعلم ان منعه وارداً بالآية
المقدمات من البهيميات او المسلمات فيصير اى مقدمات الصغرى او الكبرى
قبالضرورة لم ترتب امور معلومة عن وجه يؤدي الى استعمال ما هو موجود
وهو مورد المنه اي المقدمات قلت ~~فان~~ لا دخل له للفكر في
كونه البحث مناظر لان ذلك في مورد المنه وانما الرض للفكر الواقع

في نفس الحكم المتنازع فيه ثبوتها وانتفاءها وهو الفكر في المنع بقى ههنا حتى
وهو ان النظر اذا كانا يحض الفئات النفس الى المعاني لا يكون اشارة الى العلة
الصورية فانه الصورية هي الهيئة التي يتخاطب بها النظر بالمعنى المذكور ليس لك
ظاهرة ان يقال ان الزمان لم يكن اشارة اليها بالمطابقة لكون اشارة اليها
بالدوام لان الفئات النفس الى المعاني يلزم الترتيب المذكور والبصيرة
القلبية بمنزلة البصر الطبيعية ان البصيرة قوة للقلب يدرك بها المعاني
كما ان البصيرة قوة للمعنى يدرك بها الحواس وهي التي يستعملها الحكماء في
النظرية والقوة القدسية واعلم ان الادراك بالبصيرة يتوقف على امور
ثلاثة محاربة المجهر وتقليب الحد فتطلب للثبوتية وانزاله الغشوة
النافعة من الابدان كذلك الادراك بالبصيرة يتوقف على امور
ثلاثة التوجه نحو المطلوب وتحويل العقل نحو طلب الادراك وتحويل العقل
عنه الغفلات التي هي بمنزلة الغشوة وانما قيدا النظر بها اي بالبصيرة
جواب عما يقال لاحاجة الى تعييد النظر بالبصيرة لانه اذا استعمل
يكون معنى النظر بالبصيرة فقيده في النسبة معنى غيرها وانه جعلها لا يضاعف
لا حرج في النظر الذي يكون قبل تحريكها عن التعريف والتعريف
والتشخيص مصدر مضاف الى المفهوم والفاعل من اوله وهو
المحلل في الوجود المحرر عما في ثلثة اشياء تعبيره المعنى وتفسير
الاقوال وتفسير الالفاظ التي وقعت في المدعى كما يقول المعلق عند
دخول اشتراط البينة في الوجوده هذا عندنا لشيء والمراد بالنسبة
هو قصد القلب والمراد بالشرط هو ما يتكاتف في المؤثر موقفا
عليه ووجه المراد والمراد بالصور ايصال الماهيات الى الاعضاء الاربعة

ان رتبة هذه البينة هي ان يقع الوجود الى البينة وانما اذ لم يقع فلا يلزم الشرح
واليقين لانه انظر هنا الى اي مما قيل يحتمل لثبوتها بالبصيرة فلا
يطلق عليه المناظر وانما يجب التعريف لتعيين محل النزاع ويظهر صحة
كلام الجانيين وقادو ذلك لانه الكلام من الجانيين انما يتوجه الى ان
يبحث فيه فلم يترك ذلك موقفا ولا مستحكما بل يعمد الى دليل المعلقين
لثبوتها او ليس بمظهر فذلك بالنسبة الى دليل المعارض لم يعلم ان دليله
نافذ لثبوتها وليس يناف كما قال القبط والمراد من الجانيين جواب
عما يقال ان الجانيين من المعلقين والى ذلك بحسب اللغة والعام لا دلالة
على الخاص باحد التلادات الثلث المعبرة المعلق والى ذلك المعلق من
نصب نفسه لاثبات حكمه والى ذلك من نصب نفسه لنفسه لاختصاصها
اي الجانيين بها اي بالمثل والى ذلك في عرف هذه الصناعة اي عرف اهل الوجود
فهم موقوف لهما اقلتا بحيث متى اطلق في هذا العرف من المعلق والى ذلك
من غير قرينة فيتم بها والصناعة ملكة لغائية تصد عنها الالفاظ
من غير قرينة وقيل العلم المتعلق بكيفية العلم وانما هو ظاهر تعريف المنة
ان يصدر عن المفكرة ان النظر بالبصيرة من الجانيين لا يستلزم التلقين
كما انما هو فقيه او صفا لغوي وايضا لا يستلزم التقيد بالثبوت والاشارة
فخرج عما كونه المراد بالجانيين المعلق والى ذلك تعريفه بنوع لهما ما ذكر
فلا يكون يعني اذا كان احق لفظ الجانيين بما نبه على المخاصم الذين
هي المعلق والى ذلك في اللغة المتفكرية في النسبة غير حكم وتلفظ
والعلم والتمتع عطفا على قوله في اللغة المتفكرية في احد طرفي الحكم اي الجاب
وسلب مناظره غير ان يكون اذ لا يصدق المعلق والى ذلك على المتفكرين

لان الخصومة في ثبوت الحكم وانتفاءه لا يكون المدعى بالعلم والتلفظ فان يقع
الادراك والادراك والادراك في جانب العلم والمتمتع اذا كانا نظهما في احد
جانب الحكم بخلاف ما اذا خالف المعلق والمعلم ان يصير البحث مناظر
ويتقلب المتمتع خصوصا واليه اشارة بقوله في احد طرفي الحكم فان يقع الادراك
الثاني والى ههنا الجواب عن اشارة بقوله ان لا يطرح عليها اي المتفكر
والعلم والمتمتع الذي نظهما في احد طرفي الحكم المعلق والى ذلك كعرض
الاعتبار فليدفع بالاشارة والمراد بالنسبة النسبة الكلية التي تحضر
بعد تصور الحكم عليه والحكم به وتفيد بالخطاب فبانه تامة ايجابية
كانت او سلبية ودون النسبة العقلية والنسبة التقييدية وغيرها
وهذه النسبة هي النسبة التي كانت موقفا لا يجاب والتسليم وقد
تطلق على نفس الاجاب والشك وهو وقوع النسبة اوله وقومها
الذي يعتبره الحكم وهاتان النسبتان تتحدان باليات وتعدان الى
بالاعتبار لانه اذا تعلق بها الادراك بدونه الدعاء والقبول كانت
نسبة حكمية وعلوها تصور ثبوتها بربط الموضوع واذ تعلق بها
بها الدعاء والقبول كانت حكما ومعلوما تصدقها لانه اعتبار الادراك
يعاير الاعتبار الثاني المتنازل للهيئة والادخالية والادخالية
اي التي هي النسبة الواقعة في القضية الكلية تكون باليات والواجبة
في القضية الشرطية المتصلة بحوان كانت الشئ طالعة فانها رتبة
والواقعة في القضية الشرطية المنفصلة عن الفرد اشارة الى ان
النسبة ان كانت مثبتة مفروم مفروم فان القضية تامة لا يعايرها او لغيرها
عملية وان كانت مثبتة مفروم عند ثبوت مفروم احراز ثبوت مساوية مفروم

مفروم عن احراز القضية تامة باعتبارها وانما شرطية متصلة كانت او مفصلة
والى ذلك قول ان عبارة الشارع لتساوي الوجود المتنازل الى هذه الدعاء هو القضية
فوقه قسم لادخالية النسبة الكلية كما تقرر في كتب المنطق فتقول لا يصدق في الوجود
لا يكون قضية القبا بالنسبة فهو عين جز لمراد الاقام وجز من الشئ يتقدم اليه
غيره كما يقول الجوان انما لا يطرح او غيرنا طوع فان القضية اما عملية والاشارة الى
المراد بالاشارة في الموضوع والمجوز في القضية الكلية والاشارة في القضية
الشرطية فقيده اشارة الى ان القضية انما يتقدم اليه في القضية
وتاليا قبل البحث والمناظر فانهم ويحتمل بذلك اي بقوله يرفع الشك
وكانه يشير الى ان القضية انما لا يكون بين الشئ وبينه لانه لا يصدق
لان النسبة لا يكون التقييدية في النظر في نفس النسبة من حيث
انها اعتبارية او تامة في نفس الامر قالوا في الشئ من الامور العينية
باعتبارها باعتبارها للثبوتية والاعتبارية فيجب ان يحصل للغير دون ذلك
المتمتع في الخارج والادراك وانما يحتمل بذلك ضده بان يتركه ذكره ونسبا
وتوتير او يذكر ولم يجعل فيه اعتبارا لانه لا يصدق النظر بمراد القضية اي صورة
النظر في نفس النسبة باليات واي اشياء هو من غير اعتبارية ونسبية
فان يصدق على هذا النظر هو البصيرة من الجانيين في النسبة لانه النسبة
بين الشئ وبينه المعنى في علم مناظر لانه المناظر تجسد فيها ان يكون الحكم
وبه متعينين لتعيين محل النزاع ويظهر صحة كلام الجانيين وقادو وقد
يطلق في النسبة لادخالية النظر الفاعل في الحكم عليه فقط او به فقط
وقد نظر لانه ذلك في جميع بقوله الجانيين لانه المراد منها ما يجب متعلق العرف
هو جابها المتفكرين في ثبوتها وانتفاءه في المطلق المتخصصين وارادوا بظاهر الصور

وهو لغة السواد بالفتح اي القصد في الذرية والسبيل واصطلاحا هو
الذرية التي لا يسوغ ان يكون لها مقبول الصواب وهو يستعمل في
مقابلة الظاهر والحقوب في الحبس والحقاب انشاء الغرض المناظر لاداة
الغرض منها والعلية الغالبة لها انظر الصواب لادلائم الخضم والغرض
بين الغرض والغاية ان الغرض هو الذي يستعمل قبل الشروع في اجراء
المعلوم والغاية هي التي تكون بعدة وقد تطلقا على الفاعلة المترتبة على
الشيء من حيث هو مطلوب بالادقلام عليه باعتبار تعلق الاعتقاد انما
فائدة العلم الذي يراد شروعه وغرض له في الواقع ويحتمل ان
يقولوا ان الصواب من الجدل ومع المكابرة ايضا ويقال له الجدل علم
المخالف وهو صناعة علمية يربها يمكن الانسان على اقامة الدليل مقبولا
مشهورا او مستظرا على حفظ اى وضع او منع هدم اى وضع او اذيجت
لا يتوجه عليه شيء من الاول بقدر الدكان كما يقول في الطلب لا يتم تنقية
البدن على الاشتراط الفاسدة في اغلب الاحوال لما قاله بقرط الدية انكم
ليس ينبغي كما اعتدوا من ذمة شرا ويقولون انهم يوجب ان يصنعوا في
في التفتيح لما قال بقرط الهدوء للبدن كالصواب للثوب ينقى ولكن يبدل
قبل هو مرفوعة الضمير لواقع بوجه المستند به مع التمسك على اقامة الدليل
احد القولين او لهدم الاخر كما في جملتها في علم استخراج النية
مثل هذا يستعمل في ادلة قول احداهما مخالفة قول الاخر وحقيقة قولها
عامة قالوا قامة الدليل على حفظ احد القولين وهم انما يستعمل على الجدل
والجمل كما يقولون من حفظ قولنا في هدم قول الاخر فيصنفه في
تحملة لدعوى ان النية على ما فعلوا بالحدوث وهو قولهم عليهم السلام

الدعوى بالنيات فيكون النية في الوضوء شرطها وكما يقولون هدم قولنا في
وحفظ قول الجب حنيفة اشتراط النية على من يركع ويحضر وكما يستف
خالف التمسك لا يخرج في الذرية فيكون النية في الوضوء شرط لاداة الغرض
منه اهفظ اى وضعه كما وهم اى وضعه كما المراد بالوضع الراى الذى يكون
معتقدا او ملتزميا كالمذهب المختلفة التي يلتزمها المصلدان من قدم العالم
عند الحكم وحده وقد عند المنكرين والمتعارفين فيما بين الماهرين في صناعة الجدل
انا فاقض الوضوء باقامة الحق وسائرهما فقط يجب ان يعقل وقد استفت
الامتثال انما يتم بدرسا كما انظر الصواب غرض المناظر ان قصد انظر الصواب
اي قصد انظره في يد اى به المناظر سواء كانا معا ولو ساءت مع الياه
غلط الخضم اى التامل ان كانا معا اذ ذلك هو حال التامل وقصد انظره
في يد الخضم عطف على قوله قصد انظره في يده فقصد انظره الصواب له
قصد ان قصد انظره في يده وقصد انظره في يده خصم والاولك يناسبه كونه في
آخر غرضنا معه وهو انام الخضم كما خصم بقوله مع اعادة غلط الخضم وشار
النية ايضا بقوله ولا يخرج اى انظر الصواب شيء من القصدية المذكورين
عنه كونه غرضنا المناظر وقصد انظره انما الثاني فظاهرا والاول الثاني
ان غرضية انظره الصواب لا يناسب في غرضية التعليل فاذة المناظر المقاب
التي هي المناظر صمد وانما يحتمل انظره الصواب اى اعاد الما طب باية
الصواب هو هذا سواء كان في نفس الامر كذلك او لا فان قلت فلهذا في
غرضية الاصابة غرضية التعليل قلت نعم لا بد من غرضية الاصابة
وبين غرضية انظره الاصابة وفيها اولها انما في غرضية التعليل
والثاني انما في غرضية انظره الاصابة لا تستعمل الاصابة

وهذا ما قاله القصب ان الاصابة لا يكونه من ضلوه بل من عدم غرضه في المناظر
الاصابة عدم غرضه انظر الصواب اذ ان السلف استثناء من قوله اي قصد
لا اى تقدم من تحقيق المناظر سواء كانا معا في وقتها او بعدا بقرينة قوله
فيما بعد استخرا بعض العلماء من السلف وهو انما انما انما انما
بعد زمانا المتأخرين لانه السلف فيها نظر الحاج وح المحرقة لله والشاف
من محبرة الحسن المشي النية الطوائف والمتأخرين من شخص النية للملوك
لا حافظ الملة والرياء البخاري وتوفي ابو عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري
في سنة ست وخمسين وما نسبوا كقول الضمير للسلف لانه في بعض الجمع
ظهور الصواب على يد الخضم يقصدون من باب نص النص لدمه ضم
يخرجه لانه اذا كانا معا يكون معنى العرف فاللغة والسلف في مشتلك
اي عدل وقضا لحظ النفس وهما لها لانه اذا ظهر على يده يدخل فيه
شيء الكبر والحب فلا يحصل تركه النفس وقد قال الله في قوله
منه في كبره وتوقض هذا التعريف يعنى اجتناب عن تعويض المناظر وتوقض
فيه عدم صدقها انما يتوقف على السند والاشارة الى السلف نظري
النسبة لانه في النظر في النسبة النظر فيها بنى ما ثبت وانما لانه نشأ
الساكن ذلك وهذا لا يحصل الا بالاشارة وغيره ويوجب عنده من هذه
المناقضة والتزكية باعتبار انما في معنى ان المعنى اى معنى التامل في كل واحد هو
او مطلقا معقود اى منقول ونافذ في نيات النسبة الى انما في المصلح فيكونه اى المعنى
مجرد من قبيل النظر فيها والمصلحة ان المعنى طرفه انما في النسبة للنسبة
من طرف المصلح وكما كان ذلك في منقول النظر فيها في بعض النسخ
وكل من الجانبين وظانف يعنى يختص كل واحد من جانبي المصلح والتسليم

وظائف بان يفرق كل منهما في باب المناظر ويمتنع في كل
الانحصار والوضوح في طبيعة وهي ما يقدر الانسان في كل يوم من طعام
او زواجر والمراهة الامور الملية التي تجرى من طرفها اعينها العاقل والحقير
تلك الوضوح على العلم الداب فخصصوها كغيرها الموقوفات من واحدة
وفيها اشار الى ان هاتيك الوضوح من الامور الاعتبارية والمناظر اذ ان
عطف على قوله وكلم من الجانبين واللام فيها كالمعنى اى عدها
حينما يقبل بعض السلف وهو انما السلف وهو انما السلف وهو انما السلف
الى بكر الراكب لتسايفه المقبول في العلم والفقهاء اشارة وضيفة
الساكن فثابت ما ادرج السائل في الاحمال وهو قوله من الجانبين انما في
يفضل وضيفة فقدمها فيرد على المناظر نسبة بين الطرفين انما في النسبة
لا تحققة الابدع تحقيقه للنسبة في المصلح والساكن وان اشترك في اى
وجود المناظر يتوقف على وجودها كجود المصلح مقدم على وجود
الساكن كالجانبين ان يتقدم وضيفة على وضيفة وضيفة وضيفة
بالموضع الطبيعي من ان المص عكس الامم فقدم المصوح وحامل المقدم فاجبا
فيما يقع بقوله وانما فتمسك اى وضيفة الساكن على وضيفة المصلح وان
لوصول كما وضيفة المصلح اقدم في الوجود اى في الحصول والحققة لانه
للتساكن لا يكون الابدع ترتيب المصوح وتقبل لانه المناظر لا تحقق
اى لا يكون موجودة في الخارج بالفعل فانه التحقق والوجود والشيء والكوة
متمم واحد الا بالتمام وضيفة الساكن اليرها اى لا وضيفة المصلح فاسته
اى الترميز الساكن بالجمع يحصل المناظر بالفعل بخلافه انما في اشارة
المعلية التعليل فان حصول المناظر به بالحققة لا بالفعل احدها فها

مع ظهور الدليل من التلخيص لا اهتمام في تطبيق المعدود بالعدوان كما لا يدل
ان يكونه لانه على التلخيص لا العادة مقتصر على ذكرها المناقضة ويبيح
بالتعلق بها وبخواتمها وتبني بالنقض التلخيص لا تارة على بعض المقدمات
من الدليل وكما على سبيل التلخيص واليقين لا دعوى الجاهل وثابتها بالنقض وقد
يقيد بالجاهل على سبيل ما من انه راجع الى الشيء من المقدمات علم الجاهل وانما
يقيد في الجاهل بقيد العقيدة لانه لما لم يقيد التلخيص بالجاهل فانما
يتبادر الى الجاهل بحسب عرفهم بدون القيد وقيد بقيد واما المناقضة فان يتبادر
منه بدون القيد فالجاهل في علمها مع القيد وانما وثابتها المعارضة بتلخيص العلم
لمعارضته بالعلم والمعارضته بالمثل والمعارضته بالغير وتبني تفصيلها الى
حصار هذه الاقسام الثلاثة للمعارضته بعد تبني المعارضة وانما تقدم المناقضة
في الجاهل والتلخيص على الجاهل والمعارضته التي هي قسمها لان
المنافضة اسلم الظاهر لكونها عبارة عن المنع وهو طلب الدليل الابطال
بمقدور النقص والمعارضته في الاول بطال الدليل والثاني في ابطال الدليل
ومنه يعرف تقديم الثالث على الثالث ويبيح ثم ان راديتنا لخصا وجنسية
الاشارة هذه التلخيص فقال لانه في الاشكال انما انما يمنع مقدمه الدليل
الذي استدل به المعلق على معناه والماد يمنع تلك المقدمة طلب الدليل عليها
وبالمقدمة مانع في صحة الدليل عليها سواء كان من جهة المادة او من جهة
الصورة واعلم ان الدليل عبارة عن مجموع المقدمات وصحة يتوقف على
الجزاء والشرايط والكبرى من الاجزاء والمواد وواجب الصيرفة
وكيفية الكبرى في الشكل الاول مثله من الشرايط والصورة الدليل انما يتحقق
بمدرسة الاعتبار فانما قلت هل يتحقق توقف الدليل مادته مع انه في شوب

شوب توقف الشيء على نفسه قلت توقف الكل على جزئ صحيح للعارفة بينهما
من حيث الكلية والجزئية ثم اعلم ان المقدمة تارة تطلق عام كما ذكرنا وهو المراد
ههنا وتارة على ما يتوقف عليه لا بجاء الكلية وتارة على قضية جعلت جزء القضا
وقد جاز بعضهم جعلها في هذا المقام على المعنى الضيق لانه المقدم
بمادة التلخيص لا تصدق على الصورة فلا يصح التوقف على مع انه منافية
وانما قدم مع المقدمة في الذكر مع الدليل نفسه ومنع المدلول لتعلقه الى
منه المقدم بين الدليل والصور والكبرى لا تارة من الشيء شطوط الدليل
فيه وهما بالتبعية الدليل كذلك ويحذف في جرح الدليل الصورة لكن اطراف
الجزء على ما يطرحه التلخيص والجزء مقدم على الكل طبعاً تقدم وصفا
ايضا ليوافق الوضع الطبعي والمراد بالكل مجموع الصوري والكبرى ثم انما
التقديم على قسمين احدهما تقدم طبعي كتقدم الواحد على الاثنين ومنه
ما ذكرنا آنفاً وتقدم زمانى كتقدم اليوم على المسى وتقدم علوية
كتقدم الاب على الابن وتقدم مكانية كتقدم الامام على المؤمن وتقدم
تشرقية كتقدم العالم على الجاهل او بمعنى الدليل وهو الذي يلزم من
العلم بالعلم بيشي آخر تفسيره بالتبني كما كيد معنوق للدليل او بمعنى
الدليل وهو الذي يلزم من العلم بالعلم بيشي آخر وانما تقدم من الدليل
على من المدلول كما تقدم الدليل انما يطلب لاجل المدلول فهو تابع والمدلول
مستوعب فكيف يتقدم التابع على المتبوع وانما يجب بقوله وانما تقدم الخ
لانه اي الدليل اصل بالتبني الى المدلول والمدلول فرع بالتبني الى
الدليل لانه انما يتبني بعد تبني المدلول اطلاقاً وينفرد عليه
وقوله بالتبني اشارة الى ان تلك اعتباراً بوجه والمدلول في الحقيقة مقدم

على الدليل لانه لما كان نتيجة الفياض ومن يتبع عليه وتماخراً بالصورة كذنه
اعتبر مؤخره وخبره ان الترتيب عليه اقدم من الترتيب واصل بالتبني اليه
والاصل مقدم على الفرع طبعاً فتقدم وضعها ليوافق الوضع الطبعي فان لا
الامر الاول وهو منع مقدمه الدليل الى دليل المعلق فان منع اى التلخيص
مقدمه الدليل على مقدمه من مقدمات الدليل سواء كانت الصورة او الكبرى
على سبيل التبيين والتفصيل بخلافه الشاهد الاول ان يقطع عن التلخيص
او المستند كما في الثبوت الثاني لانه الشاهد ما يدل على الدليل
بالوجهين الذي باثباته فيما بعد فهو يجرى في النقص الجاهل لانه
الاستدلال كما كان شاهدة المنع عبر عنه به فيما في هذا المقام بمنه واحده
مثال منه المجرى كما اذا قال المعلق يجب الزكوة في حمل النساء لقوله تعالى
اذا زكوة امواك وهو النص مثله ليجب فيقول ان كل لدم ان
النص متنا وله وكما يقول العالم حكى وكل يمكن محتاج الى المؤخر فيقول
ان كل لدم انه يمكن او منع مقدمه الدليل حال كونه ذلك المنع مقررنا انما
به الى ان الباء في قوله بالتلخيص للصاحبة الذي شاهد المنع والتلخيص في اللغة
ما يستدل به وفي الاصطلاح ما يكونه المنع متبوعه اى ما يكون مقتضى
الورد والمنع اما في نفس الامر او من حيث كلف هذا التفسير يكون
الجواب عن استدلاله بانه المنع وانما اذ فسر بما يكونه ملزم وما المنع
لا يكونه الجواب عن جوابه بانه المنع لانه الملزم فركونه اخذت ثمة التلخيص
ضيفاً لثباته الى الاول بقوله لانه يقول ان كل والباء يتعلق بقوله
منع لانه هذا الحكم المقدمه هذا هو المنع لم لا يجوز ان يكون كذا هذا هو
الاستدلال والاشارة الى ان تبني بقوله او يقول لدم هذا هو المنع كيف طلب

ولذلك كذا هذا هو صيغة التمدد ومثلاً للجمي كما اذا قال المعلق ما فيه حركة هو
مستند به يتبين ان يكونه في حركة مستقيمة لا متعرجة ان يكونه الطبيعة الوا
مقتضية لا تفرق بين مختلفين فيقول ان كل لدم استعمل ذلك لم لا يجوز ان
تقتضي احدهما مناهة فيكونه بشرطيه المختلفين مثل ان تقتضي الحركة المستقيمة
بشرط خروجها عن المكان الطبيعي وتقتضي الحركة المستقيمة الشرط حصولها
فيه او يقول لدم استعمل ذلك وانما يلزم ان يكونه اقتضاها لهما يجب
الشرطية المختلفين او يقول لدم كيف يكونه متعرجاً والحال ان يمكنه تحصيل طبعه
للتلخيص فهو اى منع مقدمه الدليل بخلافه انما شاهد ومنها مقولنا به
المناقضة مفاعلة اريد بها الواحد هنا لانها وضيفة من وضائفه ان كل فقط
وهي في اللغة قطع لفظ والمناسبة بين المعنى التلخيص والاصطلاح الذي
هو منع مقدمه الدليل هو ان القطع كقوله بانه اجراء اللفظ بعضها عن
كذلك المناقضة اصطلاحى تفرق بعض اجزاء الدليل عن بعض والاسم ان
يشترط في المناقضة ان يكونه المقدمة من الاوليات كقولنا الكل اعظم من
والسلمات مثل قولنا العلم حسن والجهل قبيح لعدم جواز منوعها بتلخيص
التي هي في اللغة سلمات والمتواترات لا يجوز منوعها ببناء عدم كونها متحدة
على الغير الا عند الاختلاف اى اشتراك الخصم في التجربة مثلاً كقولنا
الكل راسل عندها عند ترتيب التوقيفات ومنها اى من المناقضة نوع من نوع
تحتها اى تحت المناقضة فكيف جاز تخبرها انواع منها هذا النوع في فانها
التجربة اى تفرقة المنع وهو تفرقة الكلام بين جرحه والقاعدة سراً في
ردك ان اسم المسطر بالمعنى محتمل ان يكونه مسطراً كما وان يكونه مسطراً
للمدول وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة بالحق وهو الحق عند

المناظرة تعيين موضع القطع اي تعيين التكرار موضع غلط المعلل في مقادير
دليل وهو الخلق كما في المناظرة اي كباقي انواع المناظرة الخرج والمنا
تسند قوله سار يمين الباقي ههنا ويشترط في المنهج في بعض المواضع وكل
من المعنيين ثابت لغة في بعض البرزخ في درية والجوهر في صحنه المثلج
ما قلنا ذكره في الاصله حواشي التلويح وادعى مقدمه من مقدمه الدليل
لادليل نفسه ولا الدلول وانما الفرق بينهما اي بينه المثلج وبين سائر انواع
المناقضة ان المثلج انما يورد ان يكون واردا من طرف التكرار مقدمه من مقدمه
المعلل بنيت على الغلط بسبب اشتباهه بشي آخر مصدر مضاعف الى المفعول الفاعل
متروك والتقدير اشتباه تلك المقدمة البنية على الغلط بغيره من مقدمه
في الخارج ومحقق فيه ولا يشترط ذلك اي انه يورد على مقدمه متضمنة
بما ذكره ذلك في سائر انواعها اي باقى انواع المناظرة بل يكفي فيها
اي في سائر انواع المناظرة طلب الدليل على المقدمة المنوعة واعلم انه
القطب اتاهي جملة الصورة واتاهي جملة المادة وكفي المؤنة القصيل
مفصلات كتب المنطقيين في باب المناظرة فليس مع الراجح يتجمل للمثلج
للكور في هذا المثلج واتاهي هذا هو القسم الثالث من المنوع وهو المنوع
بالدليل والقبول منها وهو المنوع مع التسند فان قلت ههنا قسم رابع
معتاد وهو ان لا يفتقر التكرار المنوع ولم يذكر مستندا ولم يستدل
على الشفا والمقدمة المنوعة قلت ههنا من سلم انه اذا اكدت انما الكلام اجتنبت
فقد يعتد به اصلا فالقضية مخيرة الى الثلاثة اي من التكرار مقدمه الدليل
بالدليل اي باقائه الدليل على خلافها اي اقامتها التكرار الدليل على خلاف
المقدمة المنوعة مثال ما اذا قال المعلل لركوة في الخلق قوله على

ادوار كوة امور اكمل وهذا النص يتناول له فيقول ان التكرار ان النص يتناول
للحق بغير تناول له اذا كان متناولا لاشتبك لكم فيه كونه غير ثابت
لقوله على استقام لركوة في الخلق فربما المتكلم المذكور والظاهر ان الغضب
هو الاستدلال لادخله لا يرد فيه لا في المنهج يسوع ويجاب والغضب
ليس كذلك والحوادث غضب في اللغة اخذ الشيء ظلما لا كما لا او غيره
وفي الاصطلاح هو مقدمه الدليل واقامة الدليل على نفسه باقائه
المعلل الدليل على ثبوتها سواء كان يلزم منه اثبات الحكم المتنازع فيه او لا
غير مسوع اي غير مقبول له في كلام سماع الشيء لعدم قبوله عند التحقيق
من اهداهم الظلال الفرق بين المحقق والمحقق ان المحقق من بين المسئلة
بدليلها والمحقق من بينها بدليل آخر وهو طريقة المناظرة خلقا للبعث
منهم اي ما ذكره من كون المنهج المذكور غضبا غير مسوع ههنا المحققين
مخالفا للمذهب البعثن منزه وهو هو لانا كونه التبريد الجيد فانه قد كسح
الغضب بناء على ان التكرار اذا كان ههنا يجرى ما قاله في صورة
الغضب بادنى تعيين واقول عننا به مثبوتا اذا قال المعلل في التعليل المذكور
في المثال السابق ههنا غضب وهو غير مسوع فيقول ان التكرار
غير من اذن الغضب اذ لو كان من اذ منه مع جميع لوازمه لارادة الحكم في
صورة النزاع والجزء بعدم الادراك جميع اللوازم غير من ادل قوله
عليه السلام لانه ذكره في الخلق في يكون قبا سار استنباها واجب السمع
فيكون الغضب مسوعا وانما لم يسوع اي انما لم يسوع المحقق الغضب
لانه استلزام الخلق في البحث وذلك لانه لو كان سماعه لكان الغضب
التكرار منصب المعلل والمعلل منصب التكرار فيقال ان التكرار من الكلام

الذي هو الاستدلال ويلزم بعد ههنا كما كان فيه وضعا لها مما هو
طريق التوجيه والمقصود لانه يجوز تلك الطريقة بوجوب امكانها
كلام المنطقيين الى غير النهاية والخط في الاصل ضرب البعثن بيده
الارض والمادة به ههنا التفرقة في الكلام من غير بصيرة لا تغلب خيفة
المتحاضرين لتعليل لوجه لزوم الخط والمراعاة في صحتها والمعلل والتكلم
بغير بصيرة التكرار معلل والمعلل ساكن بل يصير السخف الواحد في حاله وحده
سائدا ومعلل بالنسبة الى المقدمة لانه منها فصار سائدا واستدل على
استغناءها فصار معلل والتعليل منصب التكرار لانه المشقة منه يدل
على المشقة ويستلزمه نعم كما في قوله فينا ان المنهج بالدليل كان غضبا غير
مسوع لوروده على مقدمه الدليل قبل اقامة المعلل الدليل على تلك
المقدمة المنوعة ولكن ههنا يتوجه ذلك بعد اقامة المقدمة ام يجريها
على فصح واحد في البطلان في كلا الجانبين فاجاب بقوله نعم قد يتوجه ذلك
اي من التكرار المقدمة بالدليل بعد اقامة الدليل اي بعد اقامة المعلل الدليل
على تلك المقدمة التاخر في تلك المعنى الهاء واللام معية واكراه من التكرار
وكلاهما الشارة الى المؤنة التي يتبعها التكرار بالدليل لانه من التكرار
بالدليل اي اي حين اقامته المعلل الدليل على تلك المقدمة التي من التكرار
بالدليل يكون ما رضى للدليل المقدمة فان يكونه غضبا بل ما رضى في
المقدمة اي معارضة بالقوة لادفع الدليل على ثبوت تلك المقدمة
المنوعة وهي جائزة كما قال وهو اي معارضة للدليل المقدمة والتكرار
باعتبار الخبر وهو قوله وادعى قانون التوجيه والمصادق التكرار
لبيجوز ان لا يستدل بدليل على تلك المقدمة المنوعة انه بعد اقامة المعلل

المعلل الدليل على ثبوتها لانه الباطل وان كان يستحق الجواب لانه المعلل اذا غضب
منصبة استدل على الوجه المذكور لا يتبين ان يطفئ في ذلك الغضب بان يقول
ذلك غضب لانه يستحق الجواب او يتعوض بها بان يمنع مقدمه من مقدمات
دليله لانه لا يرد عليه في مقدمه المنوعة ويلزم من الظهور او يتعوض
للمتزوج عن غيرة لما لزم عليه من الاشباه المذكورة فالاحسن ان يثبت
مقدمه بالدليل ثم يتعوض مما تعرض واما اذا لم يتعوض ولم يثبته لانه اصلا
فذلك حين اذ التكرار في الاشباه تصد فان قيل في قانون التوجيه
وهذا اي وروده على قانون التوجيه في الصورة المذكورة هو الذي بعث
اي عمل المتزوج الغضب متعلق بالمتزوج على تزوجهم ذلك يتعلق بعث
كولانا وكن الدية الجيدك ومن يتعوض المتزوج لانه انما الغضب غير صحيح
لانه اصلاحه اي الغضب باطلا والمنهج على قانون التوجيه فانها اي بعد اقامة
المعلل الدليل على تلك المقدمة المنوعة لا يصح ايكاة اصلاحه اي لا يكون باعنا
وسببا الى ايكاة اصلاحه او ادعى قبلا اقامة المذكورة فانما في يومنا الاعتبار
بكونها غيرا وقياس المنهج المذكور المقيد بالقياس على المنهج المقيد بالقياس
من الخارج واعلم انه اول منصوب على الطريقة بغير قبل وهو متصرف والاد
بوضيعة له ولزنا دخل التوجيه مع التكرار الغضب في الاصل بل لادى
والادراك الغضب اوله فاضل ههنا مع ما قاله في الصلح من انه اجعلته
لم تصرفه وتقول لغيره عالما ولا متعاضا في الاذن ههنا العام وفي الغافق
قبل ههنا العام ذكره بعض الفاضل في حواش المطول ولما ذكرنا قضية
بانواعها اراد ان يذكر المنطق على وجهه من تبيين الدجال فقال ولما كان
التناقض وهو وضع نفس الدليل اي من التكرار نفس دليل المعلل لا يقتضيه

والدليل الاول فان من غير التخيُّف وقد سبق من غير التخيُّف قد لا ياتي المنع
التفصيل وهو لفظ الكثرة من غير التخيُّف الحكم الذي يتلوه او يفتقر عن دليل
المعلل لما عليه في بعض من الصور وتختلف لكم عن دليل عبارة عن جواب
الدليل في مادة لا يتوجه فيها الحكم كما اذا قال المعلن يجب الزكوة في الحج القبول
على تسليم اذ لا يوجب اموالكم وهذه النقص متناول للحج فيجوز الزكوة وقد
المستأهل وليكن فيما من غير صحيح الا لو صح لقبته الحكم في اللان والجلوس
عمد بالدليل وهذا المنع مقبول كونه متبعا على ان هذا كما ان المنع مع التسليم
كان مقبول في المناقضة وتحتج بها لتاويل النقص اجماليا لا في وجه الحكم الذي
يتبع من مقدمات الدليل في التصدي والكل كما في الجملة لا في التفصيل
كما هو اشارة المناقضة في فصل المنع دعوى في دليله بان تعيين
جهة الفاء وتحقيقه ان يحكم نفاذ الدليل بسبب استلزامه على كل
وذلك انما هذا الذي يشهد على محتوية دليل المعلن على فرض
احدهما تخلف الحكم عنه اى تخلف الدليل عن الدليل وذلك واضح
لان المدلول انتم للدليل والدليل المدلول انتم مساو له في العموم والخصوص
واللزوم المساوي وهو ما يلزم من وجوده وجود المدلول ومن التناقض
انتفاؤه وتختلف القوم على الملزوم لا يمكن ان يمتنع لانه يلزم ان يوجد
اللزوم بدون اللزوم وهو باطل لا يستلزم ان لا يكون اللزوم لزمانا
وللا ملزوم ملزم وسا فلو كانت تخلف المدلول عن الدليل لا تعارض فيه
اى في الدليل والحاصل ان المدلول انتم للدليل وهو ما هو لزم للدليل
لا يتخلف عنه لا تعارض فيه فانه لو لم يتخلف عن الدليل لا تعارض فيه
فالمدلول انتم يتخلف عن الدليل لا تعارض فيه فالنقص افضل عدم الحكم في

في مادة اليقين قد يعلم بله ما هيته وقد يعلم بالدليل الاول فكما اذا قال
المعلل العلم ممكن وكل حكم يحتاج الى دليل فيقول انما ليس له دليل فيجب مقدمات
صحيحة البرهنة في كل دليل المدلول عنه في عدم الممكن ان يجرى فيه ان غلب المدور
الممكن وكل حكم يحتاج الى المؤرخ ان يمكن انما الاحتياج الى المؤرخ منقذ العلم
لا يحتاج الى المؤرخ بل بالبرهنة وانما الثاني ان يمكن انما الاحتياج الى المؤرخ منقذ العلم
غلا في صفات ابارك لله محتاجة الى التوجه مع انما ليست محتاجة اليه الا لو فرض
محتاجة اليه لزم ان كل واحد منهما وهو بطر وانما هما اى فان التوجه استلزام
الدليل اى دليل المعلن المحال وهو ما يمنع وجوده في الخارج كما لا دور والنسب
واجتماع التخصيص وانما هما ويزال باحسان التصوي وكيفية الكبرى في
الشكل الاول ويشير ذلك وذلك اى استلزام الدليل المحال واقعة في
الامور المحققة في الواقع اى الموجودة في نفس الامر لا يستلزم محال واقعة لزم
ان تكون محالها بوجوب المحال ضرورة والمحال لا يكون واقعا في نفس الامر
لان مقتضى وجوبه ما يمنع عليه الوجود في استلزام الدليل المحال لا يكون العلم
صحت في الواقع والحاصل ان الدليل الصحيح من الامور المحققة في الواقع وكل
شاهد ذلك لا يستلزم محال والدليل الصحيح لا يستلزم محال و يعرف
منه ان ما يستلزم محال غير صحيح وكل غير صحيح محال فكل ما يستلزم
المحال محال فالدليل الغير الصحيح محال والمحال لا يجوز ان يستلزم ما عليه
خاصة في نفس الامر واعلم ان النقص الاجمالي قد يكون باجرا للدليل اى اجرا
السا لزم دليل المعلن في صورة التخيُّف بعينه بل تقدير اى من غير ان يتغير ذلك
الذليل عن صورة الاولى التي تدبرها المعلن وقد يكون باجرا للمعلن الدليل والذليل
في الصورة المذكورة اى صورة التخيُّف بانما يفتقر للدليل ويتغير عن صورة

الاولى ويجرى كذلك في صورة التخيُّف ولما كان لهما ثلثان يقول ان ذلك
الدليل اذا كان مغفورا عن صورته فهو قدي يحصله وتخلصه لا يكون
اجراؤه في صورة التخيُّف بقضبان لان النقص تخلف الحكم عن دليل
المعلل فاذا غيرك يقال ان الحكم قد تخلف عنه دليل كونه التخيُّف
عن دليل آخر غير دليل دفع بقوله ولا يخرج اى النقص الاجمالي التخيُّف
المذكور وهو تخفيض الدليل واجراؤه في صورة المذكورة عن كونه نقضيا
والحاصل ان خصوصيات دليل المعلن تعتبر وقوله يعتبر ولكنه
المشهور اخذها في مادة التخيُّف فيكون اجراؤه الدليل في ما من غير
الخصوصيات غير مشهورة كما اذا قال المعلن الكلام صفة اذ لزم منه
الذات في الكلام حيث قال في حلف سبع سموات في وجه الدليل الدال
على الكلام صفة اذ لزم في المطلق ايضا مع انه امر اضافي اذ هو متعلق
بالقدر والامر الاضا في ليس اذ في بل ليس موجود في تخلف حكم الذيلية عن
الدليل المذكور في العصام في شرح رسالة العنصرية لا يخفى ان النقص
ههنا من القوم الذي يجري فيه زيادة الدليل كما نوعه وقد ينقص الدليل
اجراؤه المعلن والتاويل في المسائل بترك بعض الصفات اى سبب ترك
المعلل بعض دليل التخيُّف وقبوه فالياء للبيته فيكون بعض الصفات
سببا للنقص من طرف المسائل من غير ان يتخلف الحكم عن الدليل الاستلزام
فما هو فيكون هذا ايضا انما تامة الشاهد غير مشهور وهذا يقتض
الا لزم استلزام الدليل المحال فالزم ويستحق هذا النقص نقضا مسكولا
بترك بعض الصفات وانما يمنع اى منع التاويل عن الدليل بل الشاهد
من الشاهد المذكورة التي تدبرها المعلن تخلف الحكم عن الدليل والذليل

استلزام الدليل المحال فهو اى من المذكور كناية وهي المناقضة في المسئلة العينية
لا تظن ان الصواب بل لا لزم الحكم غير سوية اذ فان ارباب النظر ذلك
اى يتاويل منه الشا ليقض الدليل بانما شاهد كناية واقعة وهذا شره الى بيتا
وجواب ما يقال ان منع التاويل من مقتضى من الدليل بلا شاهد به الخط
المشهور بل بعد كناية ومنه الدليل بلا شاهد بل على ما عده كناية مع كبرها
منه لكه القول بعلو مقدمته الدليل والتاويل بعلو نفسه في الواقع بينهما لا ان
المنع عن شيء غير منه بل هو مقدمته التي لم يستدل المعلن بها بكونه لطلب
الدليل فليس ذلك المنع لو فوعه موقع وذلك لان الاستلزام غير معلوم
اى طلب ما هو غير معلوم لمضمونه المقدمة ههنا جائز في اى في عرف
اهل الداب كما سيجي فان قلت المقدمة جزء الدليل وهو من معلوما التقية
فيلزم من ثبوتها فلا تمنع بلا سند كما لا يمنع هو بلا شاهد قلت انما من
في اى مع قطع النظر عن المقدمة الاخرى ليست كالل دليل في انضمام معلومية
ليست هي في الاخرى وانما منع نفس الدليل فهو استلزام الشاهد في غلط الام
وشبهه فيه لانه لا امر من انما العلم تخلف الحكم عنه وانما العلم استلزامه
المحال فاذا لم يمكن فيه ههنا انما الشاهد انما يتوجه عليه المنع اصله فيكون المنع
راجعا الى جعل المسائل ولا يلزم عن عدم علمه بالشيء عدمه في الواقع اى
عدم ذلك الشيء في الخارج وكل معلوم ثابت له يتعلق به علم الاضاح فيكون ثابت
المدعوم لا غير ثابت وجهه لا ينافي في ثبوتها والحاصل ان منع من الدليل
ان ليس بصحيح بجميع مقدمته فيصير ح ميمنا والذليل لا يسع دعواه من
غير شاهد بل على صحته في بعض حال الفرق وهو ان شئت انما عني
الشاهدة جميع طريق المناظره هو ظهور الصواب والاطلاق في دليل المعلن وهذا

الغرض يحصل بمجرد مقدمة تحتاج الى الدليل قطعا او كليا يظهر ان مقدمة
من مقدمات دليل غير معلوم ظهر ان غير مقدمة فظهر ان غير خلا قطعا
يختلف اذا لم يجمع الدليل من حيث هو مجرد عن الشاهد بان يقال
دليلكم هذا مشتمل على دليل او ليس بجمع مقدمات صحيحة او عورض بان
يقال لنا دليلنا هذا في ذلك هذا فانه يبيّن منها لا يظهر دليل في دليل
المعلول ولما فرغ من بيان المقض شرع في بيان المعارضة فقال وان كان
الثالث وهو منع المدلول اي منه التماثل المدلول والمعلول ومزجها فانه منع
التماثل المدلول بالدليل فهو اي منع المدلول بالدليل المعارضة هي اعنة
المقابلة على سبيلها فانه فرغ من مقابلة الدليل بالدليل من جانبه للدول
في ثبوت مقضاه كما اذا قال للمعلول العالم حكيم وكل من حكيم يحتاج الى المعلول
فيقول التماثل ذلك وان دل على ما ادعيت لكن عندنا دليل اخر بانها في مدعى
وغيره نقيضه وهو قولنا العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر غير
محتاج اليه فعملنا المعارضة اصطلاحا لتسلّم الدليل ومنع المدلول واقامة
الدليل على نفي المدلول بقول المدلول لا نزع الدليل ونسب المزوم
لستلزام اللزوم وان لا يزوم وجوده المزوم بدون اللزوم فكيف يصح تسليم
المزوم بدون اللزوم لانه يقال دليلكم وان دل دونه وان صح او ثبتت
او يقال استلزام تسليم الدليل لتسلّم المدلول في الدليل القطعي في الظني
والمعارضة انما تقع في الظني لا في القطعي وانما منع بلاد دليل اي منها التماثل
المدلول بلاد دليل يدل على محو عينية فهو كإثبات غير مسموعة ايضا وهو
منع الدليل استعمال الثابت في نفس الامر فيه المدلول ايضا طالع الدليل
عليه العلم وقد اهدت لنا فائنا في نفس الامر التماثل كإثبات مزوم من مزوم

كوزن ثابت في الواقع قوله انما اي مرتبها او هذه الساعة والذات او السبب
بالذات والقصر والمدة اشهر ومنه عنقولة السبب وعنقولة اي قوله من الذات والذات
اول الوجه وعين العقول بانها من البرهان واعلم هذا الشرع الى اننا الموعود فيما
سبق بقوله وسبب نقيضها اي المعارضة مقابلة الدليل بالدليل اخر مما
للدول اي وارد على خلاف الدليل الاول وهو دليل المعلول في ثبوت مقضاه
بان كان مقضاه السلب ولما عرفت المعارضة اخذان بيتين اقسامها
لانه تصور ان مقام يتوقف على تصور المقدم فقال وهي اي المعارضة
مطلقا تجوز في الحكم اي المدلول بان يقع التماثل دليله على نقيض الحكم
عند المعلول فيرسيه مغلوب وعوكا امكانا العالم وقدمه وفي جلته اي تجوز
في علته الحكم ايضا بان يقع دليله على نفي الشيء من مقدمات دليله مقدمات
دليله المعلول من الصوري والكبرى بعد نفيه يقع في انشاء المعلول تلك المقدمة
المنفية بالدليل لانه على ثبوت مقضاه وتلك الامة بانها يقول
عند الاستدلال للمعلول مقدمة المنجزة هذا الدليل اي الدليل الذي
يدل على ثبوت تلك المقدمة وانما على ثبوتها ولكن عندنا فيها وبثبت
ما يناقضها فيكون المعلول كالتماثل والكل كالمعلول اقامة كل منهما
وظائف الاخر وانما قيدا لامة يكونها بعد اثبات المزوم لانه ثبوت
فيها سبق اقامة الدليل من طرف التماثل قبل اثبات المعلول مقدمة
المنجزة عنط في البحث والاول اي المعارضة الجارية في الحكم معارضة
في الحكم لتعلقها بالحكم دون علته والثاني اي معارضة الجارية في العلة كما
معارضة في المقدمة لتعلقها بمقدمة الدليل المدلل عليها وتكون معارضة
في المقدمة بالنسبة الى اتمام الدليل الالهي اصل المدعى هنا قضية شرعية

مناقضه على سبيل المعارضة اما كوننا منا قضية فلورودها على مقدمة من
مقدمات الدليل المناقضه فان قلت ان هذه المقدمة قد صارت دعوى
والكلام متوجه على دليلها لا على نفسها فكيف يقال انها مقدمة من مقدمات
الدليل قلت ان تلك المقدمة مقدمة معينة بالنسبة الى اصل المدعى فاذا
تعلق الكلام بدليلها كان معلقا في الجمل وهذا كاف في وجه التسمية وانما
على سبيل المعارضة فلا تستدل على انقائها بعد اتمامه قصدنا
التعبير عن ما عارض به عن المعارضة وهو قوله دليلكم وان دل على صحة
المقدمة المذكورة لكن عندنا ما يناقضها وانما قلنا على سبيل المعارضة لانه
لا يكون معارضة حقيقة لانه المعارضة اي انما يمنع المدلول بتمام الدليل
وهذا ليس كذلك لانه المنع الوارد على المقدمة المعينة اعم من ان يكون
في تمام الدليل والمعارضة في الحكم هذا هو تفصيل احد التفصيلين اما
ان يكون بدليل المعلول مستلزاما معينة اي من غير تفصيل وهو معارضة
بالقلب اي المعارضة الكائنة بدليل المعلول بعينه معارضة بالقلب لانه
المعارضة قلبه بان اورد على نقيض الشيء بعد اورد بعينه ومعارضة
فيها معنى المناقضه واعلم ان المعارضة بنقضها فلا تفرق اقسامها
ما بين دليل المعارض عن دليل المقض مادة وصورة وهو القلب والثاني
ما بين غير مادة وغير صورة وهو المعارضة بالمثل والثالث ما بين
غير مادة وصورة وهو المعارضة بالغير فالمعلول استدلال بدليله في
الحق المدعى واستدلال التماثل بالدليل بعينه على نفي ذلك الحكم يكون
قلبا كما اذا قال لعل ركوة لانه متنا واللبس وكل متنا والتضجارت
الزيادة فهو جاز ان الزيادة فيقول التماثل ركوة في الحق لانه متنا والتضجارت

الى المادة دليل التماثل عين مادة دليل المعلول وهو الصوري والكبرى وكذلك
صورة دليل عين صورة المعلول في ايجاب الصوري وكيفية الكبرى لانه لا يثبت
بينها من الشكل الاول اما المعارضة بعين كونها معارضة في حيث اثبتنا نقيض
الحكم والحكم في المثال المذكور وهو وجود الركوة في الحقيقة ونقيضه هو عدم
وجود الركوة في احوالها لانه ثبت عدمه بعين الدليل الذي اثبت به المعلول
وجوده فلم يتخذ اليقينة وليس مثل هذا في المعارضة وانما المناقضه بعين
كونه منا قضيه في حيث يطر الدليل للمعلول ابطا لا التماثل دليل المعلول ونقيضه
وانما اذا الدليل الصحيح لتعليل الابطال لا يقوم على النقيضين اي لا يكون
حجة عليها لانه الدليل اثبتا على ثبوت الحكم ادعى انقائه فاذا عارض شوته
يثبت انتفاءه وبالكسب كالليل والنهار حيث ان دليل النهار والليل
ودليل النهار طول عمره فليل كل منهما لا يقوم عليها والعرفه بين الضدتين
والنقيضين ان النقيضين لا يجتمعان في الوجود ويجوز ان يقعوا كالشوا
والبيضا والصدرة لا يجتمعان ولا ينفعا كالحيوة والموت وكالليل والنهار
واما ان يكون بدليل اخر عطف على قوله انما ان يكون بدليل المعلول بعينه اي
ان يكون المعارضة به وانما ان يكون بدليل اخر وهو المعارضة في
وهي قسمان كان صورة اي صورة دليل المعارض كصورة اي كصورة
دليل المعلول بان يكونا بيبي من الشكل الاول مغلوبا في ايجاب الدليل
بالمثل لان صورة الغائب مثل صورة الاول في ايجاب والكلية كما اذا قال
المعلول العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث في الشكل الاول
فالعلم حادث فيقول التماثل العالم قديم لانه غير مسبوق بالعدم قديم يثبت
من الشكل الاول ايضا فالعلم قديم واي اوان لم يكن صورة كصورة بان يكون

العبارة كون المنع لزوما والسند ملزم وما عكس ما سبق فليحتم ان يكون
السند ملزم من المنع والمنع اخص منه وانما يجوز الادعية اذ لا يلزم من ثبوت
المنع ثبوت الاضطرار اذ قيل لزم ان هذا الشيء لا استلزام له يجوز ان يكون
حيوانا يكون حيوانا مستلزما مطلقا من نقيض المقدمه المنوعه وليس
هذا لان استلزام هذا الشيء لانه سلب الاستلزام انما هو ان لا يقع
النقيض فلا يلزم من كون الشيء حيوانا كونها انسانا وكذا اذ قيل لزم ان
بعض الانسان كما تبين لم يجوز ان يكون بعض الانسان كما تبين فان اسم من
لا يشي من الانسان كما تبين الذي هو نقيض المقدمه المنوعه هذا انما
للسند ملزم مطلقا ومقال السند ملزم من وجه قوله لزم ان هذا الشيء انما
لم يجوز ان يكون حيوانا فيكون حيوانا لان استلزامه من وجهه بالنسبة
الى تحققها في مادة الفرض لا الحيوان والاشياء يتحققا فيه والاشياء
السند ملزم في مادة الانسان بدونه المقدمه اذا لزم ان يتحقق
في مادة الانسان بدونه السند لان الانسان يتحقق في مادة ولا يتحقق
الحيوان في مادة السند اذ لم يكن الاول والاطراف وهو الاعمى و
اثبات لما بعد ومن الخصوصيه والتساوي اخص كقولنا لزم
ان الشيء لا يكون انما يكون الانسان فكونه انسانا اخص مطلقا
من كون حيوانا لانه كلما تحقق الانسان تحقق الحيوان وليس كما يتحقق
الحيوان تحقق الانسان فثبت كون اخص مطلقا وكقولنا لزم ان كل انسان
كاتب لم يجوز ان لا يكون يعني ان الانسان كما تبين ان اخص من نقيض
قولنا بعض الانسان ليس بكتابة او ما وكقولنا لزم ان الاربعة زنجير
لم يجوز ان يكون وزان فان قولنا الاربعة زنجير ما وقولنا الاربعة

ليست بفرقة فلا يفيد منها اي منها السند الاضطرار والتساوي مجردة عن دليل
الثاني اصداى قطعا فهو مفعول مطلق بمعنى قطعت قطعا احوال ذلك
بغرض المانع اعلم ان كل دليل ليس من المعلق بل المقدمه المنوعه وليس
المنع الذي لا ولا تندفع المطالبة بغير السند الذي هو شاهد المنع ولا
اي كما لا تندفع المطالبة المذكورة بغير السند الذي هو شاهد المنع بانها
السند الاضطرار ان لا يلزم من انتفاء الملزم والاضطرار وهو السند لان
الملزم والسند فيما سبق الى المنع فيكونه المنع لان ما والسند ملزم
انتفاء الملزم والاضطرار وهو المنع كما لا يلزم من انتفاء الملزم ومن عدم الشيء
عدم الضميمة ومن انتفاء النسبانية من الفرض انتفاء الحيوانية عند المثال
ان السند الاضطرار يفيد منع وكذا الباطل بخلاف المساوي فان منعه
مجرد اوان لم يفيد ان الباطل مفيد كما يشي اليه بقوله فلا يشترط الكلام
من طرف المعلق في السند ان الباطل لا يستلزام المساوي ان يلزم من
انتفاء الملزم المساوي انتفاء الملزم وبالعكس اي يلزم من انتفاء
الملزم المساوي انتفاء الملزم كطوع الشمس وجود النهار لزم مساو
لطوع الشمس وهو ملزم مساو له بقله احد هما الاخر ويلزم
من انتفاء احدهما انتفاء الاخر ومن ثبوت ثبوت او اثبات المعلق
بدليل اخر ان قدر عليه على الاضطرار اي وان لم يقدر عليه يلزم انما هو
انما هو السند الاضطرار او ساكنه فالصمد مضاف الى المفعول والفعل
متروك وهذا كما اذا قال دعوى احتياج العالم الى المؤثر بعد
ما ثبت بانه ممكن وكل ممكن محتاج الى العالم لم يحدث محتاج
الى المؤثر بغير الضميمة متفيس وكل متفيس محتاج الى العالم كما ان كل

انما يفتى

محدث ممكن وكل ممكن محتاج ولما فزع عما وضيفة عند المناقضة بشر
فيها وضيفة عند النقص الاجمالي فقال وانما وضيفة المعلق عند
النقص الاجمالي اي وقت نقص السائل دليل المعلق اجمالا وتخصيلا
فتبين شاهدة اي شاهدة كل وقوع عرف انما هي الشاهدة انما تخلف
لكم عن دليل او استلزامه المحال فبعدم المعلق النقص الاجمالي
بالمنع لان النقص اي السائل لانه الذي ينقص دليل المعلق كما كان مستلزما
على بطلان الدليل الدال على معلق بل هو مجرد على المنع اي من المعلق
في يكون المعلق سائلا والسائل معلق لا تغلب وضيفة اما بغير
الدليل اي دليل في صورة الخلف بان يقول لزم ان دليل هذا جاز في صورة
الخلف كما اذا قال العالم صانع بدليل الزحادث وكل حادث محتاج الى المؤثر
فغفلت السائل بطريق النقص ان ما عدم وجوده حادث مع انه غير
محتاج وان كان العدم اثر وليس كذلك لانه في محض والنقص المحض
لا يكون شيئا فلا يكون اثر فقد تخلف الحكم من هذا الدليل فيدفع بغيره
الدليل المذكور فيه لانه الحادث قسم الموجود وما عدمه وجوده
ليس بوجوده فلا يكون حادثا وقديما فلا يجرى فيه الدليل المذكور لعدم
صفوه او بمعنى عدم الحكم لانه القول ليس بانئ محقق قوله لانه العدم في
محض قلنا انما اريد الكمية بمعنى وان اريد الجزئية فلا يفتى فظهرت
هذا ايضا ان من الخلف على وجهه احد هما جازيا المراد في مادة
النقص كما في صورة الاولى وثانيتها من عدم الحكم فيها كما في صورة الثانية
او معنى المقدمه التي استدل بها في صورة استلزامه اي دليل
المعلق الى الزمان بقوله لزم مقدمه التي استدل بها في استلزام دليل المعلق

الحق ووجهه اي من المقدمات المنع لزوما والسند الذي هو دليل
الاستلزام او منه السند الذي هو دليل المعلق عند عدمه لم يكن ما ذكر
من المنع اي انما يوجد ما ذكر من المنع شاهد سواء كان تخلف الحكم عن دليل
او استلزامه الى انما اذا افاض دعوى احتياج العالم الى المؤثر بعد ما ثبت
بانه حادث وكل حادث محتاج الى المؤثر ان العالم ممكن وكل ممكن محتاج
ما ينقله بصفوه وكبراه فانما ينقص هذا ايضا بانه العدم الممكن يمكن مع
انه غير محتاج قلنا بل هو محتاج المعلق عدم الوجود على عدم المعلق
كاهو المشهور ولما فزع عن شيئا وضيفة المعلق عند النقص الاجمالي في
في شيئا وضيفة عند المعارضة فقال وانما وضيفة المعلق عند المعارضة
اي دفع السائل دعوى المعلق بانه اقامة الدليل على نقيضها فالمتحقق
اي تعرض المعلق كيقدره يقال لعله تصدق له بالدليل المعارض
بما صرح من وضيفة السائل كما قلنا في ضيفة والنقص الاجمالي والمعارضة
فيه مناقضة فان النقص يدفع بالمنع لا غير والمعارضة بالمنع والنقص
لا بالمعارضة فان وضيفة المعلق في مقابلة المعارضة ليست الا في وجه
دليله على دليل السائل كونه باير والمنع والنقص لا يبراه المعارضة بكثير
الدلالة ولا يبره بكثرة الدلالة كما عرف في الاصول مثال المنع والنقص
كما اذا قال العالم قيم وكل قيم مستغن فيمنع الصفوى بان العالم حادث
وكل حادث محتاج الى المؤثر واليكبر بانها بقا لانه القديم لا يستلزم
الاستغناء لا يقال لو احتاج القديم الى المؤثر كان متناهي الضميمة فيكون
حادثا لانه اريد التاخر زمانا فالملزمة بمنوعه وانما اريد التاخر
ذاتيا فيطلق الملزم بمعنى او نقيض بانه لزم ان لا يكون الصفة القديمة

ولم يكن مناظر حقيقة واما ما قاله اي ما يقول اليه السالكون
المناظر او ترجع فهو ان الضمير للشاة لا يحلوا البحث عن امر
المراد بالبحث منع السائل واستمداد المعلل واما ان الامر الاول
يقول اتمان بن الحسن المعلل اقامة الدليل على مدعاها وكنت عن المنظر
اي عن الاستدلال بقرينة المعلول عليه فذ لك العجز والسكوت هو ان
على اصطلاحهم واعلم ان اقسام المعلل والزام السائل بمعنى التبيك والكم
مصدر له مضافا الى المعلولها وقد جرى الاصطلاح على السبغ الدخام
في جانب المعلل والالزام في جانب السائل والى الاول اشار بقوله اصطلاح
كما اشار الى الثاني في بد لك القول ايضا فيما بعد ثم انه اشار الى امر الثاني
يقوله او بجواب السائل عن العرض لاي المعلل في المقدمة ضرورة ان وظيفته
التساكل بان ينهي دليل المعلل الى مقدمه ضرورة ان ضرورة القبول
بان يكون ان انكارها حرجا عن طوع العقل ان عن حجة عطف ان من كان
لعقل يستقبل اليه بالقبول وينبذها ورايها بظهورها لتكوار او ينهي دليله
الى مقدمه مسلمة عند السائل فتكون نتائج المقدمة المستسلمة عنده تضطره
الى القبول وهذا معنى ما قاله الوان الضرورية المقدمة اما في هذا الامر
او باليسية الى ان كره فيجب ان يكون حقا او باطلا في الواقع والمقدمة
البدئية عبارة عن القضايات التي اشتواها بالبرهان وسلكها كاشفا
الردود والنسب وذلك العجز هو الالزام على اصطلاحهم اي اصطلاح
اهل الاداب في اي مما تقدم عدم خلو العجز عن الدرس المذكور في ينهي
المناظر اذا لا حتم الى ان لا مردود وهو عدم المعلل والسائل اذا لا قدرها
اي للمعلل والاشارة على اقامة وظاهرها الى ان ينهي لعدم وفاء الطائفة

الشرية على ذلك اوسع اقامة المذكورة لا بد يحكم من اشياء امور لا يهابة
لها في مدة عزم فضله على التماز في مجلس واحد في مجالس متعددة
لا يمنع احاطة الزهره بما لا ينهية لم اذ لو احاط به كانه مناجيا
كذافي القطب واما اداب المناظر في بشرى وفق القف وتصل على طبق
الرجال لا بد قال في سوس وكل من لما ينهي وظائف والمناظر اداب
وما للمناظر لما كان ملحوقا بالوظائف ترك ذكره الاجازة في نسخة
اعتبارها الاسم من الرازي للمناظر احداهما ان ينهي للمناظر
سواء كان معللا او سائلا ان يحتمر عن الاجازة احقر من كذا ويحتمر
اي يوقاه والاختصاص في الكلام عطف على الاجازة لان الكلام المختص
ما كان قليل اللفظ وكذا الاجازة مختص فانها بطولها على مكان
قليل اللفظ والمعنى ومن ذلك علم معنى الاقتصاد والاختصاص لتلويح
اي الاجازة تحت بالهم او فهم السائل ان كان ذلك في كلام المعلل
وفهم المعلل ان كان في كلام السائل والاختلاف هو ان يكون اللفظ ناقضا
عن اصل المراد غير وان يسهله والكلام الموجز لا يكون مقبولا الا
اذا كان ناقضا عن اصل المراد واما بيانها فالاجازة الخبز بالهم
مردود وثانيتها ان ينهي ان يحتمر عن الاطباء وهو ان يكون
اللفظ زائدا على اصل المراد لثابتة والتطوير ان يكون زائدا عليه
لا لثابتة والمراد بالاطباء ههنا الزيادة على الفعول الذي يضع به
معنى المراد لتكاد يودي الى الاطباء اي المعلوم اى التسمية وقيل انما
انه ينهي ان يحتمر عن استعمال اللفظ القليلة في البحث وفي حال
يكون مشهورا لا يستعمل في مقابلة المعطاة كما اذا لفظ القليلة

نائبته على تركيب ينظر الطبع عنه وفي مقابلة العذبة لتكاد يودي
الى عسر الفهم او عدم المعلل والسائل ما اذا كان استعمال اللفظ القليلة
في البحث للمعلل يكون مؤدبا الى عسر فهم السائل واذا كان السائل يكون
مؤدبا الى عسر فهم المعلل مثل ان السائل اسطقس فوجه الاسطقس
والاسطقس لفظ يوناني بمعنى الاصل ويسمى العنصر الذي يجمع
الماء والارض والهواء والسائل اسطقس لانه عناصر واصول المركبة
التي تتسج المواد العنصرية وهي الجواهر والنبات والجماد وبقا المثل هذا
الاعمال لفظ اللفظية وهي انما تصور بالنسبة الى السائل مع قوة التكميل
المراد من اللفظ والاعمال لفظية هي غلط وهي جمع غلط والمعلول في العلم
ما يعقل به بانه السائل يوقع السائل بها السكوت في اللفظ وقد مر
الشيء على سبيل ان يسئل احد احد اسئلة فيها اشكال وانحطوط
للاستحباب ليعظم فضل نفسه وقلة عجزه السائل في هذا الزمان وازاد
لا للسكوت ورايها ان ينهي ان يحتمر عن استعمال اللفظ المحجور في
البحث بل تقيمه بدل على المعنى المقصود والذات وان لم يحتمر عن
الاستحباب المذكور ويلزم الرد في فهم المعنى اي ترد السائل و
المعلل وكذا الفهم كما سبق وذلك في اللفظ المسترسل فانه متردد
بين المقدمة فاذا عرفت ان السكوت في العينة كما تحكى عنهم المعنى المعنى
سادم لم يد عليه بقرينة ما قاله ان العين طلع والطلوع قرينة على
ان المراد بالعين هو الشمس وكذلك رايته اسما في المنام ويظهر
بالسكوت فانه كلامه في المنام فالسكوت قرينة على ان المراد بالمراد

هو قول السجى وادباس بالاستفراى استغناء اللفظ عن اللفظ المحجور
فالهم عبارة عن المضاف اليه وهو طلب بين معنى اللفظ من العسر
وهو الينا والتفسير مثل العسر كذا استا لانه يقترن وهو مردود على
تقرير المترجم على جميع المقدمات وعلى جميع الدلائل والتمسك بالعمدة وبعض
من المناظر في عذر حجاج الضمير لا يتنا والقبول والكثرة لك الاستفاد
سؤال وهو ما يقترن الخوض في كذا يكون مستورا بالعلم الفهم وهو
طلب التفسير مطلقا عن اعتبار ما يستعمله والتواضع له بالعلم اللفظ
وهو طلب الادب في العلم فلا بد من ذلك بالمناظر وهذه اى كذا
انما يجوز اذ كذا في اللفظ عرابة او اهل البيوت اي المناظر معناه اي معنى
اللفظ القرينة واللفظ المحجور بالقرينة اهل اللغة ان كان على الصلح
او بالقرينة اهل العرف العام والخاص ان كان على اصطلاحهم ولديهم
فيما عداه اي ما عدا كون اللفظ غريبا او مجازا كونه اى الاستفاد فيها عدا
تفتتا اي عدا كون معنوا القرينة المناظر الذي هو اطراف الرصوات الموصل
مع صلته وصف للقرينة وكذلك ذكره وكذلك اى ويجوز الاستفاد
في الصورة الالوية وعدمه في الصورة القرينة قبل ما يلفظ ما قد
في الاستفاد من حسن في الاستفاد من بقا الاستفاد من ابره اي اشتبه فيكون
لانها وهو المراد هنا واستبهم على الكلام اي استغناء فيكون متعديا و
خاسرا ان ينهي ان يحتمر عن اللفظ في اللفظ كذا المعنى قبل الفهم اي قبل
فهم مراده من كلامه بجماله لتكاد يلزم الضلال للقرينة في البحث بالخروج
عن الصدق والبعد من افادة الملام وظاهرا للقرينة والغاية في ذلك انما
انما قصد الفهم الى الاعداد من تيمم بغيره اذ لم يفهم مراده من كلامه في القرينة

بطلب الاعادة ليعرف في المرة الثانية قال بعضهم المراد بقوله من ثم كثره
الاعادة لاداء العدد المحض من غير نظر لان اعادة الكثرة من بعض التناقض
للموضوع وكثيره اعادة ههنا بما لا يتجاوز اعم اظهار وصية البلاوة في حق
المخاطب فلا يلزم المناظرة وانما جاز الاعادة من ثم ولم يستعمل
اذا الكلام قبل الفهم اذ يقع الصعوبة والضعف وان كان كما لا يخفى يوجد
في الاعادة لكون ههنا ما هو قبيحها وهو الضعف في الكلام قبل الفهم لان
الاعادة بزول قبحها مع الحسن المعترف بها وهو الهدوء في البحث بخلاف
الكلام قبل الفهم اذ ليس مع ما يلزم قبحه وسادسها ان ينبغي ان يحتل
عن التوضيح لما لا يدخل في المقصود من اطراف الكلام من زياره ليلتزم
ببشر الكلام ومحصرا الملم وهو اى الملم اظهر الصواب
في مجلس واحد فان اذا تعرض لما ينشبه الكلام بطول البحث وعنده
باعد ويجوز عن الضبط فيقتضيه ذلك المرافعة الملم في مجلس
والمقصود ليس ذلك فان البحث الواحد اذا اخذ محاطه واطرافه في
مؤثره مجال فضل عن مجاله في مجلس وسادسها ان ينبغي ان
يحتز عن الضحك ورفع الصوت اغناء وانما طرقت اى في خلد لها
وتضايفها وامثالها من اطراف الطيش في الخفة وتقليل اليد
وما يرد على السفاة اى خفة العقل لان ههنا اى تلافى المذكورات
الصحة ورفع الصوت وغيرهما من اوصاف الجمل اخطا في فهم
سببها بدلت جهلها وما كان من المثل الزمان فوضعا
على كل حال اوضاع ههنا في الجمل اقال بعض الفقهاء ما الى ان
اى اى شي حصل كحرف اذ الرمة اى الفلان المكنى عنه بجملة و

بجوه وغلبت عليه لينة في الباشات فان كثر طرفة لم يقو ما حجة فتلك الطرفة
منوجه واصلمه ما لا يقر لسالم ذلك من بناى ما لا يقر في حقها كونه
يقول بجوه من ذلك الغلط وما لا يقره ان كان مغلوبا بالحق والبرهان
كالسيف والسنان قابلين للتحليل والقرينة اى وجره من ما يدل على
لجوه في اتيانها بغير فعله فيضاح من يراى به ذلك ستر جهلهم ويزيد
الى القرينة افرط في السماجة والوقاحة ان كان صحاح المرفوعه الفقه والفتنة
المعلم من علم الشريعة والعلم به فقير فالرب وهو السباع معروف والصحة
البرية بغير البسط من الفرض جمع صحاح بغير الزاء وصحوا وان وقد صحح
اى خرج الى الصحى اما القرينة كثره فبجوه من فقره وحاصل كثره ليعرف
بغير التصور الصالح من الجمل اى لم يلزم مجرده ان يكون متصفه بالفتنة
لان القرينة لا يكون فقيرا لعدم عقده والصحاح ليس مما يجلب العلم ويزيد الجهل
ويروك التمسك بدل القرينة اى فى بدل قوله بالقرينة وما افرقه
بدل قوله ما افرقه وانما ههنا اى ينبغي ان يحتز المناظره من اهل الهابة
الاصحاح اى مع مره كان ههنا عنوا عينا عظيما في القوس بخلاف من يراه
ويراه ويحتمل كل من يحتمه ومن لا يحتمه تلك ذهنا اى بضعف
ذلك المناظر والرهن قوة النفس معنة الكتب العلوم والمعمدة
عبارة عما يتوقف عليه الشئ ولا يجامع في الوجود كالمخطوطة الموصلة
الى المقاصد فانها لا تجتمع بل تنقطع بخلاف ذلك الخضم اى معظمة مقدار
فيضحة ذهنا وقوة اللمة بالقرينة يتبين وهو المبالغة في النظر
بالبصيرة ويعتق غرض المناظره لان العين اذا امتلئت من المبالغة
يتأثر القلب لا محالة فيضعف قوة الهمم وانما سببها ان ينبغي ان يجب

الفتنة

استحضار

المناظره الخضم اى لا بدعه والمراد بحسب و في الصحاح ليكن علمك بحديثك بفتح السين
اى كذا قرره وعده فقيرا اى صغيرا لا يلد والفقير مقابل العظم وهو الضعيف كان العظم
قوة الكبر وكبره لان الضخم اى عده فقيرا ربما يرد الى المصدر والكلام
الضعيف عن المناظره لعدم المثالة ويكفى اى استحضار الخضم سببا للفتنة الضعيف
عليه اى على المناظره والفتنة الضعيف قوتها والقوى ضعيفا والشر اذا
جاءه من حيث لا يحتسب كاهم وهذا اى غلبت الخضم الضعيف بسبب صدور الكلام
الضعيف الشئ وجوده والاداء اى ايقرها واضمها لان سببها ان اقام
مع كونه مراده اسكاه خضم هذا الذى ذكرناه من وظائف الخضم صميمه واداب
المناظره غايه ما يراى في هذا الباب اى باب اداب البحث اذ لا يضره علمها اى لا يضره
ما ذكرنا والفتنة باعتبار الوظائف والاداب والغاية في فقر القواعد
وتحقيقها في قاعدة قال في الطول هي قضية كبرى تستلزم احكام جزئيات
موضوعه بالقوة القريبة من العقول بحيث لو ضحت مع صدى سرية الموصول
افادت حكم جرى منها كما يقال في قول الخفا الفاعل مرفوع قولنا زيد في ضرب زيد
فاعل وكل فاعل مرفوع ويزيد مرفوع وسبب قاعدة لانها اساس مرفوع اجزا
المرفعات وكثيرا ما يتبعه مرفوع ككل ينطبق على جزئياتها لستفاد احكامها
منه بتفسير القضية بجزئياتها والاصول عطف بين القواعد لان الاصل
جاه ضاد فالقاعدة ومن الله التوفيق لا تظن بالحق لان غيرك والاهم الصواب
فكل باب من الابواب سواء كان باب اداب البحث او غيره وهو يتعدى لكل
من التوفيق والاهم الصواب وهذا اخرا في سبب التحريم ورقته
على رذالتهم وليس التوفيق لان تمام هذا الذى بالحق والفتنة اللبنة
بجوه شئ كسرى بمنزلة روى في حديثك رذيل العلم والشرف كثره

من عرف نفسه فقد عرف ربه يحى الفضائل والاشيئ منه الفضائل العبدية
الذى صار اية السجود في مصحف الوجود ومرادها الشهود لوجود المقصود
صاحب التصانيف المرضية بحى الملة الحقيقية الغالب على سائر الخلق القوية
المنتهى الى رسوله صلى الله عليه وسلم نسبة ظاهره ومعنى الشئ الشئ
سبب ايقانه ايقانه استعطا وجهه كزمان الهم سبب طين سلوك المثل
اتباعه وزيته خلقه حيا تباطوا لفظه واصط ناعم وكانت مدرك الشئ
ولدت له المراتبة القسمة متوليا على طيبه الهمه واستحلبها بالاشيئ
رجاء اقتضاه الممان من طريقها وحيان زبافه وعرفها ونعم ما قال
من قال وخير مقال ما واقف الحالى لشرب الهمه اصحا من عمل الكسوف
الصباح بحى القوم السرى من المثل ملكك زمان لها من حطيرة واخذته
بكل شطيرة وذلك بسبب كثره ذلك الشرف الفاضل والعبين
الكامل والمنتهى لهما ما جعل من اهل الاداب لان اهل الخون ذلك
فضل الله يؤتبه من يشاء فان تلبت بالتحصن والعظمة بين ظهرانى قوم
لا يجهم للمعظمة قطع فتم الدار سكوب وكذا وجعنا في ما كنا كلالا
كفدر سر يردن ناظرية ولوقدمت صادف ديا بالجم الحاقى كبتا الزمان
وسطوات الدهر القفان الى الجلاء من عيش والفرح من سنة الى فرح
فأخت بالجرى ما اشترت اليه فى اول الكفا وشرح هذه الرسالة
من الاداب وانما اطلاق الاصل بالمخالف دون الخلقين واستحضار
اليقين في العوض عن الغلط القبح والصفحة عن الخطا الصريح فان
اذى الزمان اطل لا تجد فيه حلا يسامح عرفه العرفوات وبعث العشر
سالمهم الذين مفاصلهم ومسايرهم وجرهم الى غفاه خبره طاب لهم وقد

الاشيئ

قدم مسطبة بتوفيق القدي الفاضل والكرم الى قضاء الفراع والتمام ومقام
تم الكلام في الفشر الاول والثالث من السكتات لاس من النصف
الثاني من العشر الثاني من العشر العاشر من العقد

الدول من الدلف الثاني
من الهجرة النبوة عليه افضل
التحية ما طلع المرزبان في الزمان
عمد الرسا الواضح لطاش كبرى
من علم الاداب في وقت الزوال
من عزة رجب الشريف
حرره حسين بوري
صديق راده محوري
سدر اربع واربعين
ومائة والعشرون
١٣٤٤

عقودنا ولوالديننا ولداستيننا ولذرياتنا ولجميع المؤمنين
والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
الاحياء منهم والاموات
برحمتك يا ارحم الراحمين
والله اعلم بالصواب

قدم مسطبة بتوفيق القدي الفاضل والكرم الى قضاء الفراع والتمام ومقام
تم الكلام في الفشر الاول والثالث من السكتات لاس من النصف
الثاني من العشر الثاني من العشر العاشر من العقد

الدول من الدلف الثاني
من الهجرة النبوة عليه افضل
التحية ما طلع المرزبان في الزمان
عمد الرسا الواضح لطاش كبرى
من علم الاداب في وقت الزوال
من عزة رجب الشريف
حرره حسين بوري
صديق راده محوري
سدر اربع واربعين
ومائة والعشرون
١٣٤٤

عقودنا ولوالديننا ولداستيننا ولذرياتنا ولجميع المؤمنين
والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
الاحياء منهم والاموات
برحمتك يا ارحم الراحمين
والله اعلم بالصواب

[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

بالحق ربي العالمين والعمرة والتعمير عاصيتنا بحمد الله
وحمد اجمعين

مسئله صاحب عذر اولان زير ميتلي اولوب عذر كز شيري
حدث ايجو ايدست الحق مراد ايدنكه اول عذر كه قائل
منقطع اولوب منقطع ايكن ايدست اذ قد نكوه عذر
مزبور كه قائل سبلان ايل ايدست منقطع اولور

الجواب اولور **مسئله** صاحب عذر اولان زير طلوع
شده نكوه ايدست ايل اول ايدست ايل نظر كه وقتي
خروج ايدن صلوة ظهر وقضا و نوافل قلبي جائز اولور

الجواب اولور امام اعظم و امام نجف قويلل ايدن كوره
مسئله نيك با شدة نكوه عذر اولوب غسل اقتضا ايدنكه
ماورد با ما جار ايل با شتي غسل ايل مريض مزبور
مشهد اولدني نجف به متبوعه واحدا حد اذ اطباء مسلمين
ايل متبوعه اولدقه نيك با شتي مسح ايدوب سائر
اعضائي غسل ايل جنبه طاهر اولمش اولور

الجواب

الجواب اولور **مسئله** بر منزلك سقفة نجاست هر
اولوب اولر سقفة نازل اولان مطرك اكثر نجاست
ملاق اولوب اقلي ملاق اولدور نكوه جلاي قفك
مينا بنده ايل اول مينا ايدن جريان ايل صوب طاهر

الجواب ظاهر در **مسئله** زير قيوست قريب جلد
كيف احداث ايتك مراد ايدنكه قيوست مقدار ايد
اولمكه لازم بل **الجواب** ارضك صلابت و رخاوتن كونه
تقدير اولور تعويل و اعتماد اثر نجاست نافذ اولم

مسئله كوزلر زير سبوب دائما ابرك اقله صاحب
عذر اولان زير صاحب عذر اولمكه كسته لرا قند ايتك
جائز اولور **الجواب** اولمكه

مسئله بچك نار نه بغوا اولوب ارضه استقرا ارك
اولان سقفة قائما نماز قلبي جائز اولور **الجواب** اولمكه

مسئله صلوة جه فرضدر يومه واجب ميدر
الجواب فرضدر **مسئله** جه نمازي قلبي جائز
اولمكه قريه اهالي سبي جه كو نيكه قريه مزبور
جماعت ايل صلوة ظهر مراد ايل سائر مكر وه اولور

الجواب اولمكه **مسئله** بر جمعه خطيب اولان زير
امامت و خطابت ايتك استدكه عود به ايدن رم سبي

استخفاف باؤنا سلطان بونیکل امامت و خطابت
اینگ جان اولورس الجواب اولماز بیر عامه
خطیبی زید بر مصلا ایچی افر دباره کید اولور قد استخفاف
ماؤونه اولغلم عویر استخفاف ایوب کتسه عوامامت
و خطابت اینگ جان اولورس الجواب اولور
بیر عامه خطیبی زید استخفاف ماؤونه اولغلم بغیر عذار
عویر استخفاف ایسه زید حاضر ایلی عوامامت و خطابت
اینگ جان اولورس الجواب اولور بیر مسجد شریفه امام
اولان زید خارج حروفی تصحیحی قادر اولوب بیر خط
ایققات ایبر اولد زیدک عن لایم اولورس الجواب
اولور زید امامک اقتضای منافق سوره صالی اولغلم
جامع زید بر قندام استکل بلیغی حاکم اعلام ایند کلر نه
حاکم زیدی عن لایم بر مندرتیه کسینی امام نصب اینگ
تاه اولورس الجواب اولور زید اعراج اولوب
قیام تام ایند که قندام بعضی ایطورس امامتیه
اولورس الجواب اولور غیر اولدر زیدک قول اولور
از اولو اولمان عروک امامتیه جان اولورس الجواب
مکوه بدر ایچی اولان زید امامتیه جان اولورس
الجواب مکوه در حکمک اعلم العوم اولور الفتح اولان

زیدک

زیدک الفتح اولمان عروه امامتیه جان اولورس الجواب
اولماز بند عینت فوت اولد فده تجریند و تکفیند
کندی مانندی لایم اولور بوضه زویجی زیدیه می
الجواب زویجی زیدیه لایم اولور زید فوت
اولوب زویجی هندی و قری زینبی ترک ایند که
بند زیدک تجریند و تکفیند کندی مانندی قدر معروف
شوقدر ایچ صرف ایسه بند حصده فخر زیدک کسینی
المغه فاده اولورس الجواب اولور زید متوقفانک
ورنه سنه عوسا شورشه اهر دیار بر اولغلم زیدک
تجریند و تکفیند ترک سنه قدر معروف شوقدر ایچ صرف
ایسه سار ورنه کله کلر نه هر کلی طومنا زیدیکه فادر
اولورس الجواب اولماز زید تیمم جان اولان
تخله تیمم ایوب ذات رکوع و سجود اولان
صلواتی قلدرکن صلوة ایچنه قرهقه ایسه زیدک
تیمی باطل اولورس الجواب اولور
سوات زید فخره زکوة و برکت جان اولور
الجواب اولماز زید مالند زکوة اولان شوقدر
ایچری فقیر اولق طخی ایله عروه و بر دپ بعده
عروک غنا سرطایم اولد زید مبلغه هزار بور شوقدر

شوقدر ایچ بر ورز دیکه فادر اولورس الجواب اولماز
زیدک بیمار طبر اغنده تر لایم اولان کسینه بر دپ
امر و دفتر قدیمدن و بر یکلان محصور لایمک لونه برینی
زیده و بر لکن زید راضی اولوب خلافت امر وار اولماز
بیشه برینی المغه فادر اولورس الجواب اولماز زید
سپانیک بیمار طبر اغنده باغدری اولان کسینه لایم
امر و دفتر محصور لایمک لونه برینی زیده و بر لکن
زید راضی اولوب خلافت امر وار اولماز سکوده
برینی المغه فادر اولورس الجواب اولماز زید
سپانیک بیمار طبر اغنده اولان باغدرک عشی
مقابل سنه دویم باشنه شوقدر ایچ تغییر اولوب
دفتر حاقانیده مقید اولغلم اول باغدرک اصحاب بر
موجب امر و دفتر قدیمدن و بر یکلان اولقدر ایچری
زیده و بر لکن زید المایوب خلافت امر وار اولدیه
عش محصور الورم دیکه فادر اولورس الجواب اولماز
برقریه ایلمسنگ باغدرک زید حاصل اولان میوه نیک
دونوم باشنه شوقدر ایچ تغییر اولوب دفتر حاقانیده
مقید اولغلم اصحاب قریمز بوره بر موجب امر و دفتر
اولقدر ایچری قریمضا بطی اولان عروه و بر دکلر نه عو

است و داده فادر اولورس الجواب اولماز زید عو
فقیر ما مالک زکوة زید بر مقدار ایچ و بر دپ
و چی قبض ایسه زید عروه بنج کلر جمعی فادر اولور
الجواب اولماز ایچ رطاف سنه زیدک مال خج
کوک نامیل و بر دیکه ایچری زکوة نیتی ایله و بر یکلان
زکوة بریندیمر الجواب بیر قریه ایلمسنگ
ملک منزل لر حویلرینک ایچر نه میوه اشجی زراعه
اول قریه صوبایسی عو اشجی رفو نیک میوه سنه
عش المغه فادر اولورس الجواب اولماز زید
زراعه حاقانیده اولان محصور نیک بر موجب امر و
دفتر قدیمدن و بر یکلان عشر نیر و بر لکن صاحب
ارض المایوب عش بد لر ایچ الورم دیکه فادر اولور
الجواب اولماز زید سپانیک بیمار طبر اغنده
باغی اولان عو بر موجب امر و دفتر قدیمدن و بر لکن
عشر برینی زیده و بر لکن زید المایوب مقابل سنه ایچ الورم
دیکه فادر اولورس الجواب اولماز زید سپانیک
بیمار طبر اغنده تر لایم اولان کسینه لایم بر موجب امر
و دفتر قدیمک لایم کلان عشر محصور طلب ایند که اول
کسینه لر بر موجب خلافت امر وار اولماز عش بد لر

راضی او لویوب خلافت امر وارد اولمیرن زیاده المغه
 قادر اولورس الجواب اولماز زید طابو و مقاطع
 ایله مقروضه اولدیغ اراضی امیر نیک بره موجب امر و
 مقاطع قدیم سن صاحب ارضه ادا ایدرکن صاحب
 ارض قناعت ایتیموب خلافت امر وارد اولما دین
 زیاده المغه قادر اولورس الجواب اولماز زید
 سپانیک بناری طراغنه تار لاسر اولان غور بر
 امر و دفتر قدیم ان لنگران عشر محصول زید و برکن
 زید راضی اولیوب بملک و طواراج نایبل خلق
 امر زیاده سنه المغه قادر اولورس الجواب اولماز
 اوقاف سلطنته بروقف قریه اراضیتک
 محصولت قدیم ان عشر لنگلوب دفتر حاجانده
 مقیده اولمغه متولر اول اراضی به متصرف اولمیرن
 بر موجب امر و دفتر عشر محصول المغه استدره
 مزبور اولورس بر موجب عشر قبله سنه متوقد الحق ال
 دیگه قاجا اولورس الجواب اولماز زید سببھی
 تیمار و اخذله اولان نهر صید اولان باغدن
 عشر المغه قادر اولورس الجواب اولماز زید
 طابو ایله مقروضه اولان وقف تار لنگر طراغنه

بارداق

بارداق و چونک ایشلسه زید طراغنه قیمتی ضامن
 اولورکن متولر اول بارداق ایله چونک عشر بنی الوم
 دیگه قاجا اولورس الجواب اولماز زید سببھی
 تیمار رعا با سندن بر قاجا کسندرک غور بر
 بناری طراغنه باغلق اولمغه اول کسندر بر موجب
 امر و دفتر محصول لنگرک عشر بنی عمرو و بر کله زید
 اول کسندر بر حور عایام اولمغه بنی محصور لنگر
 الوم دیگه قادر اولورس الجواب اولماز زید
 خطا بوانده مقروضه اولان تار لایه ملک تخمین زرع
 اینه کسندرک ثابت اولوب ییشل حور ابن زید
 بل و ولد غوث اولوب ور زرع کسندرک صلیط
 ایتمک مراد اینه کسندرک صاحب ارض حور عیسا اولان
 لنگر بن فوت اولمغه اینه کسندرک صلیط ایدریم دیگه
 قادر اولورس الجواب اولماز
 ظاهر رمضان مقروضه بلا غیر عیسا متوقد المکن شیخ
 ایدر زیدک مشرعا قتل جائز اولورس الجواب اولماز
 زید صائم کوز لر زید سرمد بکله صومی قاسم
 اولورس الجواب اولماز زید صائم صومک
 استعمال اینه کسندرک است و ایدر بر الجواب یوقد

Handwritten marginal notes in the top left corner of the right page.

ولو قال نوبت ان الصوم قد انقضى
 يجوز ان يتناول ما لا يله
 من طعامه حتى يفرغ
 من الطعام
 من الصوم

زید صوم نیت ایتمک مراد اینه کله نوبت ان الصوم
 غدا بقدره دین نیت مزبوره صحیح اولورس
 الجواب اولورس بر بله ده مقیم اولان زید مدت
 سفر بعد اخر دبار کله عزیمت اینه کله یول جوقه
 کون افطار ایتمک جائز اولورس الجواب اولماز
 زید شهر رمضان کچولر نه بر کچولر سحر بملک
 استدره طره حور و بک کلوب بخ طالع اولان
 جو شهادت و بش و خال کلوب اولما در حور
 شهادت اینه کسندرک زید بش و خالدر تصدیق اینه
 سحر بر بیدرک بک طالع ایدرکی شیب اول
 زید قضا و کفارت لازم اولورس الجواب اولور
 ملک مکرم مسافر بعد اولان بله اها سندن
 هتک اوزر بنیچ فرض اولوب چ ایتمک اینه کله
 هتک زیدی اولما بملک رضا عاقتر زینتک
 زوج اولوب سامون زید ایدر واروب چ ایتمک
 جائز اولورس الجواب اولورس مکمل مکرم
 مسافر بعد اولان بله اها ایتمک هتک
 اوزر بنیچ و حق اولمغه چ مراد اینه کله زوجی زید

بندوب

هتک ایدر کله امتناع ایدر هتک لا یون عمر اولوب
 سامون اولان غور ایدر واروب چ ایتمک جائز
 اولورس الجواب اولورس زید مرض موتند اولان
 بر کسندرک مشو قدر اچ و بر یوب بنی ایچونه اجماع
 اولورس و حیت ایدر و بعد مصرا فوات اولدره
 ور زرع و چ ایچونه زید مسینه مزبور و روب
 غور و زید ایچونه چ ایدر باب و ذها بد میغه
 مزبورک شو مقارین نفقه و سائر لوازم طریقه
 صرف ایدر و بشو مقارین فضل قاسم و رنش
 فضلیک غوره ترح ایتمک فضل غوره حلال
 اولورس یوقد ور زید رد ایدر الجواب رد ایدر
 زید غوره شو قدر اچ و روب بنی ایچونه چ ایدر و
 امر ایتمک غور و فی مکرم بر کیدر و ب مسینه مزبورک
 بر مقارین قدر حور و نفقه و سائر لوازم طریقه
 صرف ایدر و ما عدا سندن اینه ایتمک اینه کله
 غور قوت اولوب سعادی غورک ور زید سر فیض
 ایدر زید اول سعادی ور زید المغه قاجا لنگر
 الجواب اولورس چ شریف متوجه اولان کسندرک زید
 و کسندرک و مدینه متوجه و سائر منازل و حلاله

بند صفر نك و قی ارفق عس زید بندر عروه مهر
مشنده نقصان فاضل ایند تزوج ایله عقد مزبور
صحیح اولورس الجواب اولان بوضوئیه بند صفر
فوت اولسه عقد مزبور بائنا عرو بند و ارش
اولورس الجواب اولان بند صفر نك و قی ارفق
لابون ارفق نداشت عرو ما فوس مدت سفر
اقل اولان ارفق د بارده ایکن صفر نك خالی بک صفر
عروك اذ سن بشه تزوج ایله عقد مزبور نافذ
اولورس الجواب اولان بوضوئیه عرو عقد
بجز اولادین هفت فوت اولسه زید هفت وارث
اولورس الجواب اولان بند صفر نك و قی
ارقب لابون عسی زید ما فو سفر بعد آخر
دیام اولخل بندك زید صك و قی ارفق اولان
اناس زینب کفو خاطی عروه مریشی ایند تزوج ایله
گلدکه اذ تم بولماد عرو عقد مزبور فسخ قادم اولور
الجواب اولان بند صفر نك و قی ارفق لابون عسی
حاطی ایکن بندك لاب عسی کف هفت ریشه تزوج ایله
عقد مزبور نافذ اولورس الجواب اولان هفت
صفر نك بابا عرو هفت مطلق ایله بجز اولخل

بند صفر نك و قی ارفق عس زید بندر عروه مهر
مشنده نقصان فاضل ایند تزوج ایله عقد مزبور
صحیح اولورس الجواب اولان بوضوئیه بند صفر
فوت اولسه عقد مزبور بائنا عرو بند و ارش
اولورس الجواب اولان بند صفر نك و قی ارفق
لابون ارفق نداشت عرو ما فوس مدت سفر
اقل اولان ارفق د بارده ایکن صفر نك خالی بک صفر
عروك اذ سن بشه تزوج ایله عقد مزبور نافذ
اولورس الجواب اولان بوضوئیه عرو عقد
بجز اولادین هفت فوت اولسه زید هفت وارث
اولورس الجواب اولان بند صفر نك و قی
ارقب لابون عسی زید ما فو سفر بعد آخر
دیام اولخل بندك زید صك و قی ارفق اولان
اناس زینب کفو خاطی عروه مریشی ایند تزوج ایله
گلدکه اذ تم بولماد عرو عقد مزبور فسخ قادم اولور
الجواب اولان بند صفر نك و قی ارفق لابون عسی
حاطی ایکن بندك لاب عسی کف هفت ریشه تزوج ایله
عقد مزبور نافذ اولورس الجواب اولان هفت
صفر نك بابا عرو هفت مطلق ایله بجز اولخل

باب الولی و الكفو

هتک ارفق اولیاس لابون عسی کف هفت ریشه بود
حضر زنه کنوی بشه تزوج ایله عقد مزبور صحیح اولور
الجواب اولور بند صفر نك و قی ارفق لابون عسی
زید صفر اولوب بندك اناسک اناس زینب کنوی
کنه سن اولامفل زینب بندی کفو خاطی عروه مهر مشق
ایله تزوج ایله نیک اولدقه اذ تم بولماد عرو عقد
مزبور فسخ قادم اولورس الجواب اولان زید
وصی اولدنی بند صفر نك و قی ارفق لابون
عسی عروك اذ سن بک تزوج ایله عرو واقف
اولدقه بجز اولوب رد ایچک عقد مزبور
باطل لعلر الجواب اولور زید وصی اولدنی
هفت صفر نك و قی ارفق عروه تزوج ایله
عقد مزبور نافذ اولورس الجواب اولان زید صفر
قزی بندی مشهور حضر زنه عروه تزوج ایله نیک
تادم اولوب عقد مزبور فسخ قادم اولورس الجواب
اولان بند نفسی مشهور حضر زنه زید تزوج
ایچک صك بند تادم اولوب عقد مزبور فسخ
قادر اولورس الجواب اولان زید صفر قزی بندر
عروه تزوج ایله هفت با لولده عقد مزبور فسخ

هتک ارفق اولیاس لابون عسی کف هفت ریشه بود
حضر زنه کنوی بشه تزوج ایله عقد مزبور صحیح اولور
الجواب اولور بند صفر نك و قی ارفق لابون عسی
زید صفر اولوب بندك اناسک اناس زینب کنوی
کنه سن اولامفل زینب بندی کفو خاطی عروه مهر مشق
ایله تزوج ایله نیک اولدقه اذ تم بولماد عرو عقد
مزبور فسخ قادم اولورس الجواب اولان زید
وصی اولدنی بند صفر نك و قی ارفق لابون
عسی عروك اذ سن بک تزوج ایله عرو واقف
اولدقه بجز اولوب رد ایچک عقد مزبور
باطل لعلر الجواب اولور زید وصی اولدنی
هفت صفر نك و قی ارفق عروه تزوج ایله
عقد مزبور نافذ اولورس الجواب اولان زید صفر
قزی بندی مشهور حضر زنه عروه تزوج ایله نیک
تادم اولوب عقد مزبور فسخ قادم اولورس الجواب
اولان بند نفسی مشهور حضر زنه زید تزوج
ایچک صك بند تادم اولوب عقد مزبور فسخ
قادر اولورس الجواب اولان زید صفر قزی بندر
عروه تزوج ایله هفت با لولده عقد مزبور فسخ

باب الولی و الكفو

فی

التعليل حجة ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس سائل
 هناك الامتدادية ذلك مرورا بانه لو تم لدل على ان
 المنقض عصبته بل المعارضة ايضا فهو جزم بل هو
 جوابا وعلى الثالث يكون ناقضا نقضا اجماليا
 او تفصيلا ولا يوجب السلب بالكلية والابطال اذا
 كان مسببا بل يقع في دفع الابطال اعلم ان الكلام
 هنا على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء كان التذم او لا
 له اولا لا يمنع المنع ومنه ما يؤيد لا يوجب ثبات
 المقدمة المنقوضة الذي يحجب على المعلق ~~بما~~
 اثباتها عند طبع المانع والثالث على سبيل التبريل
 او التنبية وهو انما يفيد اذا كان التذم او لا
 بحيث يلزم من دفع التذم دفع المنع وهذا التفصيل
 عمدا في كلام المصنف اولا وخصه ثانيا
 بالابطال ويمكن انما يخص المنع بالابطال في كلام
 المصنف كما هو انظر ويكون المعنى ولا يبطل التذم اذا
 كان مساويا لانه يبطل لكن يكون الكلام على التذم
 على سبيل منع متر وكما بالكلية في التبريل على هذا التوجيه
 وانما جزم بيان جزم المساوات لا يستلزم ان يكون
 التذم بحيث يلزم من ناقضا ناقضا المنع ان عدم

التذم ملزم والمنع لازم
 وانتفاء المانع يستلزم انتفاء
 التذم فيصير كونه التذم
 مساويا للمنع انما هو انتفاء
 المقدمة المنقوضة بالقياس الى
 التذم بانما يحقق التذم

انفكاك

انفكاك كل منهما عن الآخر كونهما وان لم يتحقق التبريم
 بينهما وهو وح لا يكون دفع التذم المساوي
 على اطلاقه مفيدا مع انهم يقولون كذلك وان كانت
 عبارة المنع قابلة للتوجيه فافهم فان قيل التذم
 مع ما نقلناه هو ما يذكره بقوله المنع بمنع المنع
 وان لم يكن مفيدا في الواقع فيجب ان يكون
 اعتم فيفيد دفعه كالمساوي فلا يقع حملا في
 التذم في المصنف فليعلم دفع التذم الاصح
 على تقدير جواز ذلك لانه لا يلزم من دفعه دفع
 المنع كما هو في الاخص مع بقاء ما ذكرتم بل لان
 التذم لو كان اعتم لكان مجامعا للمقدمة
 المنعوتة تحققت المنع العموم فاذا ابطاله يظن
 بالمعلق ان يبطل بسببه مقدمة كما يبطل منع التذم
 تامر فعبه ما فيه او نقض اي التبريل وهما يتناول
 على ظاهره بالتخلف الى تخلف الحكم عن التبريل وهما
 سؤال المشهور وهو ان التذم لا يقتضي
 بالتخلف المذكور بل هو عبارة عن منع التبريل
 يقال ان هذا التبريل غير صحيح اما تخلف الحكم المذكور
 عما اوله استلزمه فاذا اخرج اعتم وجب ان كان ما

الخصوصيات او عورض اي التبريل ولو قرئ بما
 ادعى المدعي على ما قبل لا يتخلل سياق الكلام واليد
 المعارضة ظاهرا في التبريل ووجه المدعي بدليل
 الخلق الى دليل يدل على خلو ما يدل على دليل
 المعلق وتخصه سواء كان دليل المعارضة عين
 دليل المعلق الاول كما في المقالات العامة الوروي
 فيستفاد ان كان صورته كصورته فيستفاد معارضة
 بالمثل وانما معارضة بالغير ولما كانت تلك صورته
 فيها في الصور بل هي اي التذم والمعارضة
 مانعا اي سائلا بمعنى المعلق الاول في الصورة
 بصير سائلا فكما ان تلك صورته كانت
 كذلك للمدعي الاول في كل واحدة من هاتين الصورتين
 تلك المناصب وما يقابلها ان المعارضة لا تعارض
 فامر غير معتد به ويمكن ان يحمل المانع في عبارة المنع
 على المناقض وهو الظاهر الاول اولى واعلم ان
 ترتيب المنوع على ما ذكره المحقق التبريل في الحركات
 هو ان التذم مقدم على المناقض وهو مقدم على
 المعارضة فلو قدم المانع التذم على المناقض لوافق
 الوضع الصحيح وايضا ان المنوع التذم يجري في التبريل

ايضا كما يقع على من له تنوع والقصر على التبريل ههنا
 انما لا تكفي بالاصول والجهد التبريل اعتم صاحبنا بان
 نقول الظاهرة متعلق بقوله في صد الرسالة اذا
 قلت بكلامه هذه شروع في جعل جميع ما سوا التذم
 في متعلقه ككلام الحق وهو لا يسفعا وجوده
 عندنا فلهذا المقاصد الظاهرة اسم كتاب كلفه
 ليس ما هو المشهور لانه لا يتحقق التفرقة في
 والمض مقدم عليه فان طلب صحة النقل محض المقاصد
 او مدعيا بدليل انه استند الكلام حقيقة الى التبريل
 وفي بعض النسخ استند البراهي الى ذاته قال الشيخان
 واحد وكلم الله موسى كلمها هذا بيان اسناده
 الى ذاته فيه ان هذا التبريل مع تقدير تمامه يدل على
 ان الكلام هو صفة ثابتة له تعالى واتساع التبريل
 في نفسه بوجوده غير مسبوق بالعدم فلا خلاف
 ان يكون كالتقدم الذاتي والوجود الذاتي ولا خلاف
 من كونه الشيء صفة كسببية وتبانيا له كونه موجودا
 وتبانيا في نفسه مطلقا فضلا عن ان يكون في الازل
 والذات بل ان يكون للواجب له صفات موجودة
 اذلية اكثر من ان يحصى مع انه ليس كذلك عقلا

وكما استدلنا في حقه في
 في كتابنا في التبريل
 واكثره مطوية
 وفيه انما ذكرها
 صحة التذم في التبريل
 التذم ان يقال ان
 بالجميع التبريل
 التبريل

انما هو ان التذم
 على التبريل

انفكاك

7/2/7

759

615

3775

453

4975

سازمان مجلس شورای اسلامی
اهدایی
مستعمل کریم زاده
۱۳۲۷